



People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوعريريج-



University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

**فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية
وسبل الاستفادة من التجارب الرائدة**

تحت اشراف:

د. زكري ميلود

من إعداد:

❖ علالي رزيق

السنة الجامعية: 2020/2019



الشكر والعرفان

أولا الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والاکرام اكرمنا بنعمة الإسلام ويسرنا لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير والامنتان الأستاذ الدكتور المشرف:
زكري ميلود على نصائحه وتوجيهاته القيمة وسعة صدره وصبره.
والى كل الأساتذة الذين كان لنا الشرف التعلم على أيديهم.
كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

الى أمي رحمة الله عليهما وجمعنا وإياها في جنة النعيم

الى جدي رحمة الله عليه وجمعنا وإياه في جنة النعيم

الى والدي وجدتي حفظهم الله ونسأل الله عز وجل أن يبارك لهم في

أعمارهم وفي صحتهم.

الى رفيقة الدرب التي كان لها الفضل في مواصلة مشواري

الدراسي.

الى فلذات كبدي " دعاء، زين الدين، محمد الصمد، محمود،

أحمد ياسين " حفظهم الله وسدد خطاهم.

الى اخواني واخواتي وكل الأصدقاء والى كل من ساهم من قريب

او من بعيد.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور الصيرفة الإسلامية من خلال الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية بالاستفادة من التجارب الرائدة وكمدخل للتحويل التدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي، ومدى مساهمتها في تعبئة الموارد والمدخرات خارج القنوات المصرفية التقليدية كجزء من الحل لازمة شح الموارد المالية نتاج تدني أسعار النفط في السوق العالمية.

مقدمة

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا متسارعا خلال العقدين الماضيين، إضافة الى النظرة الإيجابية لهذه الصيرفة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة باعتبارها تركز على المبادئ الأخلاقية كما تتميز بالشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها، مما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي تلج عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخلة تعددت أشكالها وأهدافها، فمنها من أنشأ فروعاً إسلامية متخصصة و قد عقد العزم على تحويل فروعها تدريجياً الى فروع إسلامية ومنها من اختار فتح شبابيك إسلامية في فروعها كلها ويقوم ببيع المنتجات الإسلامية الى جانب منتجاته التقليدية، على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافاً من البنوك التجارية على نجاح النظام المصرفي الإسلامي من خلال البنوك الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، خصصنا مذكرة الماستر لدراسة موضوع:

فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية وسبل الاستفادة من التجارب الرائدة.

أولاً: الإشكالية

حققت الشبابيك (النوافذ) الإسلامية في بعض الدول نجاحاً ملموساً، واستقطب العديد من العملاء الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتهم المصرفية مما زاد في ربحية وكفاءة البنوك التقليدية وتنوعت بذلك منتجاتها المصرفية، فكان من الضروري على البنوك التجارية الجزائرية مسايرة هذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة أكثر للمدخرات المالية المتواجدة خارج القنوات المصرفية في ظل شح الموارد المالية للبلاد بسبب انخفاض النفط في السوق العالمية والتي كان لها الأثر البالغ على البنوك من خلال انخفاض السيولة والذي انعكس سلباً على التمويلات المصرفية من جهة، وفتح المجال امام قطاع عريض من المجتمع الجزائري للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية. وبناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيسي:

ما هو واقع فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية وما مدى الاستفادة من التجارب الرائدة لتطويرها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية.

- ماهي دوافع وضوابط فتح الشبابيك الإسلامية؟

- ماهي التجارب الرائدة في اعتماد الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية؟
- ماهي تجربة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري؟
- هل هناك إطار تنظيمي وتشريعي لاعتماد هذه الشبابيك؟
- ماهي المنتجات المقدمة على مستوى هذه الشبابيك وسبل تطوير هذه الشبابيك؟

ثانيا: الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات السابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ وجود إرادة من طرف السلطات العمومية لفتح ودعم المنتجات المالية الإسلامية بالبنوك التجارية.
- ✓ يوجد اقبال وطلبات من طرف العملاء على المنتجات المالية الإسلامية.
- ✓ يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات الإسلامية.
- ✓ اللجوء الى اعتماد شبابيك إسلامية كحل لازمة الجزائر في شح الموارد المالية وامتصاص الكتلة النقدية خارج القنوات البنكية.
- ✓ اعتماد الشبابيك الإسلامية يزيد من قدرة البنوك في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثالثا: أهمية الدراسة

- تكمن أهمية دراسة الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية في:
- حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة الإسلامية وفق الشبابيك الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول لنظام مصرفي إسلامي بالكامل.
 - يعتبر تحول البنوك التقليدية الى العمل المصرفي الإسلامي من خلال الشبابيك الإسلامية اقل تكلفة.
 - الصيرفة الإسلامية تأتي كجزء من الحل للزمات التي تعيشها الجزائر من شح الموارد المالية.
 - الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي في المنتجات المصرفية يؤدي على المدى الطويل الى توسع البنوك الإسلامية على حساب التقليدية.

رابعاً: أهداف الدراسة

- ✓ توضيح مفهوم وخصائص الشبابيك الإسلامية ودوافع فتحها ومتطلبات نجاحها.
- ✓ محاولة تحليل تجارب لدول عربية وإسلامية في مجال فتح الشبابيك الإسلامية وسبل الاستفادة منها.
- ✓ عرض واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وكذا الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية وسبل تطويرها.

خامساً: منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة وكذا عرض بعض التجارب وتحليل بعض الاحصائيات الخاصة بها.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختياري لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية كالتالي:
فأما الأسباب الذاتية منها:

- الرغبة الجامحة في دراسة موضوع يمس الاقتصاد الإسلامي.
- اقتراح الاستاذ المشرف على تأطيري لهذا الموضوع.

أما الأسباب الموضوعية كالتالي:

- نجاح تجربة الشبابيك الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية
- حاجة الجزائر في ظل أزمة شح الموارد المالية الى الصيرفة الإسلامية كجزء من الحل.
- الأهمية الكبيرة لهذه الشبابيك الإسلامية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً: الدراسات السابقة

- دراسة فاطمة محمد الشناق: النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك جامعة الأردن 2011. تناولت هذه الدراسة التعريف بالنوافذ ودوافع انشائها وتقييم أدائها باستخدام النسب المالية.

- دراسة احمد خلف حسين الدخيل: النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسة اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي لتنمية جدة المملكة العربية السعودية م 19، ع 02، 2013 ص 43-121. تطرقت الى تجربة العراق الحديثة في انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الحكومية والوقوف على مواطن الضعف والقوة فيها وكذا أهداف هذه النوافذ المتمثلة في اهداف اجتماعية والتحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة.
- دراسة نجيب سمير خريس: النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصاد إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية م14، ع02، 2014، ص 146-161. تناولت ظاهرة انتشار النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من الناحية الشرعية والاقتصادية وكذا التعريف بهذه النوافذ ودوافع انشائها.
- سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله: انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين، الفرص والتحديات مجلة بيت المشورة، قطر العدد 11، 2019، ص 153-189. تطرقت هذه الدراسة الى مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وعوامل نجاحها وإمكانية وجود تحديات قد تواجه هذه النوافذ وفي الأخير اقترحت نموذج لإنشاء نوافذ إسلامية.

ثامنا: هيكل البحث

لمعالجة إشكالية البحث والالمام بالموضوع من مختلف الجوانب تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري في مبحثين، المبحث الأول حول ماهية البنوك الإسلامية، أهدافها، مصادرها واستخداماتها وكذا الأسس التي ترتكز عليها في معاملاتها، اما بالنسبة للمبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم وخصائص الشبايبك الإسلامية مع دوافع وضوابط انشائها.

اما الفصل الثاني يخص التجارب الرائدة في اعتماد الشبايبك الإسلامية في البنوك التقليدية وتطرقنا الى تجربة ماليزيا، الملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

بالنسبة للفصل الثالث والأخير تضمن الإطار التطبيقي للدراسة، حيث قمنا في المبحث الأول التطرق الى تجربة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، والمبحث الثاني تناولنا اعتماد الشبايبك الإسلامية في البنوك التجارية من خلال عرض الإطار التنظيمي والتجربة الحديثة للبنك الوطني الجزائري BNA وكذا سبل تطوير هذه الشبايبك.

الفصل الاول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

شكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها ولقد تعددت صور ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية حيث فبينما اكتفى بعضها بتقديم خدمه مصرفية اسلامية ضمن خدمات التي تقدمها في صورة صناديق استثمارية فان بعضها أنشأ شبابيك اسلامية في إطار وحدة ادارية داخل الهيكل التنظيمي

وأغلب الدول الإسلامية تحتفظ بنظام مصرفي مزدوج تتعايش فيه المصارف الوضعية مع المصارف الإسلامية وانتقلت هذه الظاهرة من كونها ظاهرة محلية لتصبح ظاهرة عالمية يقدم عليها أكبر المصارف والمؤسسات المالية التقليدية في الغرب

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى مفاهيم حول البنوك الإسلامية من خلال مصادر أموالها واستخداماتها والأسس التي بنيت عليها وكذا الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال مفهومها وخصائصها والدوافع التي أدت اعتمادها والضوابط الشرعية والإدارية الواجب التقيد بها وهذا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: الإطار النظري لشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية ومن أهمها:

- يعرف البنك الاسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية كما تباشر اعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة وفي ضوء قواعد احكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم و المثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات و المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الاموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية¹
- البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية يقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة الاستثمارية بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجر و الاستثمار المباشر وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية و الاستقرار²
- وهناك من أعطى تعريف أشمل للمصرف الاسلامي فقال هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخليا وخارجيا³

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنك الإسلامي هو مؤسسة تقوم بالأعمال المصرفية وتقدم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يتم التعامل فيه وفق آلية الفائدة اخذا وعطاء

المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية واستخداماتها:

1-مصادر أموال البنوك الإسلامية

ترتكز سياسة التوظيف في البنوك على المصادر المالية المختلفة التي تكون بحوزتها وهذه الموارد تختلف حسب طبيعتها ونظرا لكون البنوك الإسلامية جزء من الجهاز المصرفي فهي أيضا تولى أهمية قصوى بالمصادر المالية مثلها مثل البنوك التقليدية ويمكن تقسيمها الى مصادر داخلية ومصادر خارجية

¹ جمال العمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ الجزائر 1996. ص 48

² مسدور فارس، التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار الحومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر 2007 ص 80

³ محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن 2007 ص 14

1-1 مصادر داخلية:

رأس المال المدفوع: هي عبارة عن الأموال التي يدفعها المساهمين حيث يتم بواسطتها تجهيز البنك حتى يتمكن من القيام بعمله كما له دور في تمويل عملائه في بداية نشأة البنك وهو بمثابة ضمان للمودعين في حاله تعرض المصرف للخسارة.

الاحتياطيات: هي نسبة معينة تقطع من الأرباح الصافية للبنك حيث تعتبر مصدرا من مصادر تمويل الذاتي كما تتسم بالمرونة وقابلية التعديل باعتبار البنك يستطيع الإضافة إليها اول الخصم منها وتعمل على تدعيم المركز المالي للبنك وهناك عدة أنواع من الاحتياطيات نذكر منها

1-1-1 الاحتياطي القانوني: فهو احتياطي إلزامي تفرضه القوانين ولا يمكن للبنك التصرف فيه او توزيعه على المساهمين فهو يعتبر ضمانا لدائتي الشركة

1-1-2 الاحتياطي النظامي: يكون احتياطي نظامي عندما يتضمن عقد البنك او نظامها الاساسي نصا يقتضي بتكوينه

1-1-3 الاحتياطي الاختياري: عموما هو الذي تقرره الجمعية العامة العادية لمواجهة نفقاتها الطارئة

1-1-4 الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد اجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر حقوق الملكية التي تخص المساهمين.

1-1-5 المخصصات: هي مبالغ تقطع من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة كخطر عدم السداد، خيانة الامانة أو إفسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك... الخ، حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر التي توجه إليها هذه المخصصات¹.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستثمارية في البنوك الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، السعودية، 2004، ص115

2-1 المصادر الخارجية:

وهي مختلف الودائع التي يضعها العملاء في البنك حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الاسلامي ونذكر منها:

1-2-1 الودائع الجارية: وهي عبارة عن ودائع تحت الطلب يقوم أصحابها بإيداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة وسهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة اخرى، حيث تتميز بسهولة سحب جزء منها أو كلها في أي وقت يرغب فيه أصحابها.

2-2-1 الودائع الاستثمارية: هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام البنك باستثمار تلك الاموال لمدة معينة في شكل عقد مضاربة حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا وهذا العميل يحصل على الربح ويتحمل الخسارة.

3-2-1 الصكوك الإسلامية: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام مع الضوابط الشرعية.

4-2-1 الودائع الادخارية: عبارة عن حسابات تمنح لتشجيع صغار المدخرين ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر التسجيل فيه كل عمليات السحب والايداع.

2 استخدامات البنوك الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها الى قسمين هما:

1-2 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

1-1-2 التمويل بالمضاربة: تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال ويسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع ولا يتدخل

البنك في تفاصيل العمل، وفي النهاية يقسم الربح بين البنك والمتعهد موجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.¹

2-1-2 التمويل بالمشاركة: هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية او متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم حيث يصبح كل واحد منها ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحق لنصيبه من الربح وتقسّم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأسمال²

2-2 صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:

1-2-2 التمويل بالمرابحة: وتتمثل عملية المرابحة للأمر بشراء والمرابحة بالتوكيل حيث تتسم الأولى بإجراء العملية المصرفية على أساس قيام البنك بشراء سلعة معينة حسب المواصفات التي يطلبها العميل ومن ثم إعادة بيعها له مرابحة اي بئمنها الأصلي يضاف اليها التكلفة المحتجزة شرعا وهامش ربح معين يتم الإتفاق عليه مسبقا بينما تقوم عملية المرابحة بالتوكيل على أساس تحديد المتعامل بهذا النوع لسلعة معينة بحسب المواصفات وسعر معين يقوم من خلالها بتوكيل البنك (مقابل أجر معين) للقيام بعملية شراء هذه السلعة³

2-2-2 التمويل بالتأجير: تتم هذه العملية ان تملك البنوك الاسلامية عمارات او الات او تجهيزات

وتؤجرها للعملاء مقابل اجر متفق عليه وتسمى العملية اجارة ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر⁴

3-2-2 التمويل بالسلم: السلم في تعريف الفقهاء هو بيع اجل بعاجل بمعنى انه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع ثمن وتقديمه نقدا الى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة ومضبوطة بصفات محدده في اجل معلوم فالمؤجل هو السلع المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن وصيغه التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي⁵

4-2-2 التمويل بالقرض الحسن: هو منح البنوك اموال بدون فائدة للأفراد الذين هم بحاجة الى مساعده حيث تمكنهم من اعاده تأهيل انفسهم ماديا⁶

¹ محي الدين يعقوب ابو الهول ، تقييم اعمال البنك الاسلامي الاستثمارية، دار النفائس، الاردن، 2012 صفحة 95

² خالد امين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، العمليات المصرفية الاسلامية، دار وائل للنشر ط1، عمان 2008، ص 171

³ طاهر فاضل البياني، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ص 227

⁴ محي الدين يعقوب ابو العول، مرجع سابق، ص 95

⁵ سليمان ناصر عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجله الباحث الجزائر العدد 7 ورقلة 2010 ص310

⁶ محي الدين يعقوب ابو المعود، مرجع سابق، ص 96

2-2-5 التمويل بالاستصناع: هو ان يطلب شخص من اخر صناعه شيء ما له على ان تكون الموارد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين¹

المطلب الثالث: أسس العمل البنك الإسلامي

تقوم البنوك الإسلامية على مجموعه من القواعد والاسس وهي:

1- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها

تعتمد المصارف الإسلامية على الشريعة الإسلامية اساسا في جميع تعاملاتها واتخاذها مرجعا في ذلك لذا يجب على البنوك الإسلامية ان تضمن وجود هيئة للرقابة الشرعية تتصف بالاستقلال التام عن الإدارة التنفيذية وتقوم بدور الافتاء والرقابة للتأكد من التزام اجهزه البنك التنفيذية بالفتاوي والاجراءات والنماذج التي اعتمدها

2- منع التعامل بالفائدة:

وهي الركيزة الاولى التي بين عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم التمويل الإسلامي هي تحريم الربا ولقد اجمع الفقهاء والعلماء على ان الفوائد البنكية هي الربا بعينه ورفض الفائدة على راس المال في المنهج الإسلامي لا يعني إلغاء عائد راس المال الذي يعتبر عنصرا انتاجيا يشترك مع بقية العناصر في تحقيق الانتاج فهو يفرق بين الفائدة والربح فيحرم الفائدة ولا يحرم الربح الناتج عن استثمار رأسمال في مشروعات اقتصادية معينة وهنا يصبح عائد راس المال غير مؤكد او غير محدد.

3- منع الغرر:

يعتبر الغرر امر خطيرا الى جانب الربا فهو كل بيع دخلته الجهالة سواء كانت في الثمن او في البيع او الاجل أو القدرة على التسليم اي عدم وجود الشفافية في التبادلات الاقتصادية ويحدث ذلك في حال موضوع العقد غير مؤكد او غير واضح وعلى هذا الاساس فالعمليات والمعاملات يجب ان تكتسي طابع الشفافية والوضوح.

¹ سليمان ناصر، تطور صياغة تمويل اجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعيه الثراء، ط1 غرداية، 2002 ص 131

4- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:

البنوك الإسلامية تعتمد أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة في الربح والخسارة فهي تهتم بالنتيجة النهائية للأعمال والمشروعات

فهنا البنوك الإسلامية تعتمد على الاستثمار بالمشاركة ربحاً وخسارة كسباً وحرماً بدلاً من فائدة ثابتة تستند هذه الآلية إلى قاعده الخراج بالضمان وقاعده الغنم بالغرم¹

5- مشاركته في تحمل مخاطر التمويل والاستثمار:

فالنقود لا تنمو إلا بفعل الاستثمار وهذا الأخير يكون معرضاً للمخاطرة وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحاً أو خسارة يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح ولكي يكون مستحقاً لأي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل مخاطر أي عمل أو نشاط

6- توجيه كل الجهد نحو الاستثمار في المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر البنوك الإسلامية بنوك تنموية في جميع المجالات بالدرجة الأولى لالتزامها في جميع أعمالها ومعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد الاقتصادية وغيرها فأينما يوجد الشرع توجد مصلحة العباد هذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة والمقبولة فقط من الناحية الشرعية ولا يقبل أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة بغض النظر لجذواه الاقتصادية

تحاول البنوك الإسلامية تصحيح وظيفة رأس المال كخادم لمصالح المجتمع وليس سيداً و يتحكم فيه وهذا ما يجعله لا ينظر إلى سعر الفائدة على أنه مؤشر لقياس الفائدة والجديّة لرأس المال وإتخاذ قرارات الاستثمار بل المؤشر لديه هو الربح والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل العمالة ورفاهية المجتمع وبهذا ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية²

¹ ابن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفنائس للنشر والتوزيع، ط1 الاردن 2012، ص 35

² مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية - نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية- اطروحة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعه حلب سوريا 2014، ص 12

المبحث الثاني: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية

نتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم الخاصة بالشبابيك أو النوافذ الإسلامية من خلال معرفه خصائصها وكذا الدوافع والمتطلبات التي ساهمت في الاعتماد هذه الشبابيك رعاها للضوابط الشرعية المنظمة لها.

المطلب الأول: ماهية الشبابيك الإسلامية

1- مفهوم او تعريف الشبابيك أو النوافذ الإسلامية ونشأتها:

تعدد التعاريف حول مفهوم النوافذ الإسلامية (الشبابيك) وذلك حسب مجلس الخدمات الإسلامية على انها "جزء من مؤسسه خدمات مالية تقليدية بحيث قد تكون فرعا، او وحدة متخصصة تابعه لتلك المؤسسة توفر خدمات اداره الأموال(حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل و الاستثمار تتدفق مع احكام الشريعة الإسلامية¹

تعرف ايضا النوافل الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي لتخسيس جزء او حيز من الفرع مقدمه الخدمات المصرفية الإسلامية الى جانب ما يقدمه الفرع من الخدمات التقليدية² وهذا الاسلوب اساسا الى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي

وتختلف الخدمات التي تقدمها مثل هذه الشبابيك من مصرف الى اخر فمنها من يقدم خدمات مصرفيه اسلاميه متكاملة لعملاء المصرف بداية من الفروع وانتهاء بالخزينة ومنها ما يقتصر على تقديم خدمات معينه مثل خدمات الاستثمار او التمويل، كما ان هذه النوافذ تختلف من حيث اهميتها في الهيكل الاداري والتشغيلي في المصرف حيث تابعة في بعض المصارف لإدارة التمويل او العمليات، في حين أنها في بعض المصارف تكون تابعة للرئيس التنفيذي او العضو المنتدب مباشره وينظر اليها في الغالب على انها وحده للمساندة وليست وحده للأعمال، حيث ان عملها يقتصر عل تطور منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع ادارة المصرف المختلفة كل اداره وما يخصها من المنتجات³

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات، ديسمبر 2005 ص 44- 45

² دنيا شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك الغربية، مجله الاقتصاد الإسلامي بنك دبي الإسلامي العدد 241 ربيع الثاني 1422هـ

³ لاحم ناصر، النوافذ الإسلامية يومية الشروق الاوسط العدد، 11081 - 31 03 2009

1-1 نشأة النوافذ الإسلامية:

ان فكرة انشاء النوافذ الاسلامية تابعه للبنوك التقليدية (الربوية) تعود الى بداية ظهور المصارف الاسلامية فعندما بدأت فكره و انشاء هذه الاخيرة تنتقل من الجانب النظري الى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والاساليب الاستثمارية التي تطبقها وعندما باعت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح شبابيك او فروع تابعه لها تقدم الخدمات المصرفية الاسلامية¹

ثم توالى بعد ذلك في التأسيس والظهور الكثير من الصناديق والنوافذ الاسلامية في العديد من البنوك العربية وغير العربية المالىة المصرفية الاستثمارية الاسلامية مثل البنك الفرنسي paribas والبنك الهولندي « ABN AMRO » «ثم البنك الاسويوي» limited bank of switzerland الذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك اسلامي مستقل تابع له في البحرين « Noriba »

اما عربيا فكانت اول انطلاقه فعليه في مصر سنة 1980م عندما حصل بنك (قطاع عام تجاري مصري) على ترخيص من البنك المركزي المصري الافتتاح فرع "الحسين للمعاملات الإسلامية" وفي يوم الافتتاح بعد ثلاثة ساعات تقريبا كانت الودائع بالعملة الصعبة أكثر من ثلاثة ملايين وفي السنة الثانية كانت الودائع 84 307 مليون جنيه؛ والإستثمار 12,529 مليون جنيه وكان قبل ذلك هذا الفرع يحقق الالاف من الخسائر² كما ارتفع عدد الفروع الى 35 فرع سنة 1981م ثم وصل الى 75 فرع سنة 1996 تابعا لحوالي 20 بنكا تجاريا

ومنها انتشرت الى العديد من البلدان العربية والاسلامية مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا

وتجدر الاشارة الى ان هناك فرق بين الفرع والنافذة في نفس البنك نذكر منها:

- الفرع الاسلامي أكثر استقلاليه من النافذة الاسلامية عن البنك الذي يتبعه

¹ عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الاسلامية واهدافها، بحوث مختارة في المؤتمر العام الاول للبنوك الاسلامية كليه الشريعة والدراسات الاسلامية جامعه ام القرى مكة المكرمة السعودية 1989 ص 4

² فهد بن صالح، تبادل المال بين المصارف الاسلامية والمصارف اخرى فهمي يا اقتصاديه تطبيقية، دار كوثر اشبيليا ط1 2011، ص 101

- ان الهيكل الاداري والكادر الإداري الذي يتولى اداره الفرع من البنك التقليدي أكبر وأعظم من الهيكل والكادر الذي تديره النافذة الاسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن مستوى قسم اداري في بنك تقليدي، بل أنه بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة او الوحدة في البنك.
 - الفرع الاسلامي تكون جميع محاولاته اسلاميه وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى عن البنك التقليدي اما النافذة الإسلامية تكون داخل البنك التقليدي نفسه على شكل مصلحة أو شباك مستقل
- والتشابه بين فروع نوافذ الاسلامية في كونها يقدمان نوعا خاصا من التمويل الاستثماري والصياغة التمويل الاسلامي¹

2- خصائص الشبابيك (النوافذ) الإسلامية:

تتميز الشبابيك الاسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك البنوك ومن أهمها:

- ✓ طبيعة عمل الشبابيك الاسلامية وجميع الانشطة التي تقوم بها يراعى فيها ان تكون متفق مع احكام الشريعة، اما الشبابيك الاخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم على اساس الفائدة الربوية
- ✓ تخضع العبيد من الشباب في الاسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية وهذا غير وارد بالنسبة للشبابيك التقليدية
- ✓ تتمثل أهم الصيغ واساليب الاستثمار في الشبابيك الاسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة بينما يقتصر الامر في الشبابيك التقليدية على صيغة واحدة وان اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية (اعتماد على سعر الفائدة).
- ✓ حسابات الاستثمار في شبابيك الاسلامية تتضمن العلاقة بين الشباك الاسلامي والعميل على اساس عقد المضاربة الشرعية اما في الشبابيك التقليدية فالعلاقة بينهما هي علاقة دائن ومدين.
- ✓ عند حاجه الشباك الاسلامي الى التمويل يقوم البنك الرئيسي بإبداع وديعة استثمارية لديه على ان تكون خاضعة للربح والخسارة ذلك مثل اي مودع آخر

¹ فهد الشريف، الفرع الاسلامي تابعه للمصاريف الربوية، دار في ضوء الاقتصاد والإسلام، طبعه تمهيد، ص13

1-2-1 الفروق الأساسية بين شبابيك الإسلامية وشبابيك التقليدية

يمكن ايجاز اهم الفروق بين الفرع الاسلامي والفرع التقليدي في الاتي¹

- ✓ التزام فروع المعاملات الاسلامية (شبابيك) في احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وهنا غير وارد لدى الفروع التقليدية.
- ✓ خضوع المعاملات الاسلامية للرقابة الشرعية وهذا غير وارد للفروع التقليدية
- ✓ تساهم فروع المعاملات الاسلامية في مجال التنمية الاجتماعية وتوعية الدينية والدعوة الاسلامية وهذا غير ملزم للفروع التقليدية.
- ✓ يجب ان يلتزم المعاملون بالفروع الاسلامية بالعقيدة الاسلامية وبالمثل الحسنة وبالسلوكيات السوية باعتبارهم الدعوة الاسلامية وربما يعمل بالفروع التقليدية غير المسلمين والتي تختلف عقيدتهم عن عقيدة المسلمين.
- ✓ تتمثل اهم مصادر الأموال في فروع المعاملات الإسلامية في الحسابات الاستثمارية وفقا لعقد المضاربة الاسلامية بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية الودائع وفقا لعقد القرض بالفائدة والتي تعتبر من الربا المحرم شرعا.
- ✓ تتمثل أهم صيغ استخدامات (توظيف) الاموال بمعرفة فروع المعاملات الاسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والاجارة والتي تقوم على ضوابط شرعية بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية منح الائتمان وفقا لعقد القرض بفائدة.
- ✓ يحصل أصحاب الحسابات الاستثمارية في فروع البنوك الاسلامية على نسبة شائعة من الارباح المحققة وفقا لعقد المضاربة كما قد يخسرون إذا لم يحقق الفرع ربحا بينما يحصل المودعون في الفرع التقليدي على فائدة (عائد) ثابتة بصرف النظر عن نتيجة النشاط من ربح او خسارة.
- ✓ إذا تعسر المدين في الفرع الاسلامي يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين تطبيقا لقوله عز وجل " ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة "البقرة 280 وإذا تبين انه موسر ويماطل في السداد فيوقع عليه العقوبة التي يقدرها أهل الخبرة ودليل ذلك قول لرسول الله صلى الله عليه وسلم " لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته" بينما في الفروع التقليدية يحسب على المدين التأخر فوائد بصرف النظر انه معسر ام ماطل

¹ سعيد سعد المرطاف، تقدمت المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي النوافذ الاسلامية للمسار في التقليدية المؤتمر العالمي الثالثة الاقتصاد مكة المكرمة تنظيم،

1-3 أهداف ودوافع فتح الشبابيك الإسلامية :

1-3-1 أهداف الشبابيك الإسلامية:

تتنوع الاهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح شبابيك اسلاميه فيما يلي¹

- ✓ شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الاسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل وخاصة التشابه (في رأي البعض) بين المربحة والقروض وبالتالي امكانيه تطبيق المربحة بآليات عملها، عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ اسلاميه تابعة لها
 - ✓ رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الاسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخدمتها وتحقيق الأرباح.
 - ✓ المحافظة على عملاء البنك التقليدي من خلال فتح هذه الشبابيك ومحاولة استرجاع من فقدتهم مع امكانيه جذب عملاء جدد يفضلون المعاملات الإسلامية.
 - ✓ اختبار تجربة المصاريف الإسلامية وتقويمها من خلال انشاء شبابيك أو فروع اسلامية في البنوك التقليدية.
 - ✓ الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية باعتبار اسلوب التدرج.
 - ✓ تلبية الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الاسلامية
- #### 1-3-2 دوافع فتح الشبابيك الاسلامية

يمكن حصر دوافع البنوك التجارية في فتح شبابيك مصرفية اسلامية الى جانب التقليدية في مجموعة من النقاط نذكر منها:

▪ دوافع عقائدية²

- ✓ تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الاسلامية حيث ان شريحة كبيرة من العملاء في الكثير من الدول الاسلامية تتردد في التعامل مع المصارف القائمة على الربا.
- ✓ ان بعض المصاريف التقليدية تتحرك في انشاء الفروع الاسلامية او فتح شبابيك إسلامية بصفة أساسية رغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الاسلامي القائم على تعاليم الشريعة الإسلامية.

¹ لطف محمد السرحي، الفرع الاسلامي في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح بحيث تقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية اليمن افاق المستقبل

20 21 مارس 2010، ص 3

² مرجع سابق، ص 3

✓ بالنسبة للمصارف التقليدية او مؤسسات التمويل الاخرى في الدول الغربية فان التزايد المستمر والكبير في اعداد الجاليات المسلمة في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام الاسلامي هو سبب الرئيسي وراء انشاء تلك المصارف لفروع والنوافذ الاسلامية تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية للاستفادة من عملاء الجاليات المسلمة في تلك الدول

▪ دوافع اقتصادية

رغبة المصارف التقليدية في تعظيم ارباحها وجذب المزيد من رؤوس الاموال الاسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة في سوق رأس المال خاصة تلك المتوفرة في سوق دول مجلس التعاون الخليجي (توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك)¹

✓ المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من الانتقال الى المصارف في الإسلامية.

✓ حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف او المؤسسة التمويلية التقليدية عن العمل في هذا المجال الجديد.

✓ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق ارباح اضافية من عوائد عمليات التمويل.²

▪ دوافع مختلطة: ³

✓ سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النوافذ الاسلامية مقارنة ببنك هذه بالإضافة، الى سهولة الاجراءات القانونية بإنشاء بنك جديد

- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية.

مطلب الثاني: ضوابط فتح شبابيك المعاملات الإسلامية:

1 - الضوابط الشرعية: ⁴

تتمثل فيما يلي:

¹ د. ضرار الماحي العبيد دار محمد، عوض الكريمة الحسني، الاسلامية في البنك التقليدي الدوافع والمبررات والتحديات، مجله الجزيرة مجلد 10 العدد 1 2009م ص 8

² تامر منظر قطاجي، صناعه التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار النشر والعلوم، 2010 ص 166

³ د. ضرار الماحي العبيد د. الكريمة الحسني، مرجع سابق، ص 8

⁴ بوكيمات سليمان ومناصري احمد، آليات فتح نوافذ اسلاميه بالبنوك التقليدية في الجزائر وعوامل الملتقى الخامس، دور البنوك الاسلامية والتهيئة الاستثمارات المالية، في ظ الحالية في تركيز على الجزائر واقع اوقاف جامعه المدية الجزائر 1 - 2 - 16 صفحة 12

- ✓ وجود توجه صادق للبنك التقليدي ممثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا للأحكام الشرعية الإسلامية ويترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وبتجنب ارتكاب مخالفات شرعية لأنها تشوه حقيقة الشبايك الإسلامية ومصداقيتها والذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة ان هذه النواخذ الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية.
- ✓ تقديم الخدمات المصرفية وممارسة عملية التمويل والاستثمار وفق الشرعية الإسلامية، وكذلك تحريم الربا بجميع أوجهها المعروفة سواء لحساب الغير، على ان تذكر تلك الاعمال في عقد التأسيس.
- ✓ تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمدخرات وتوجهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على اسس الشرعية الإسلامية ومبادئها.
- ✓ ضرورة الفصل التام بين اموال الشبايك الإسلامية واموال البنك التقليدي وفروعه وان يضع القائمون على البنك في نصب اعينهم ان هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل في إطار الصيرفة الإسلامية التي تتم من خلال الشبايك الإسلامية للبنك التقليدي.
- ✓ تعيين هيئة رقابية شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم ويعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويجب على الشبايك الالتزام بفتاوي هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية أو استشارية
- ✓ يجب على شبايك الإسلامية تجنب تمويل المشروعات التي لا تتفق مع احكام ومبادئ الشرعية الإسلامية.

2- الضوابط القانونية أو النظامية:

ليس ممكنا ولا جائزا ان تعمل البنوك الإسلامية او البنوك التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة خارج الإطار العام للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع المحلي الذي تمارس فيه اعمالها ولا حتى على المستوى الدولي الذي تكاد ثورة المعلومات والاتصالات تجعلها سوقا واحدا تتنافس فيها كل المؤسسات المالية في مختلف دول العالم على اختلاف احجامها وتوجهاتها، ناهيك عن قدوم البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية الى السوق المحلية لتنافس البنوك الوطنية في عقر دارها في ظل نظام العولمة يزيل ليس فقط الحواجز الجغرافيا ولكن يزيل ايضا الحواجز القانونية ولعل هذا النظام العالمي الجديد يمثل واحد من اهم التحديات التي يتحتم على البنوك الإسلامية الاستعداد لمواجهةها بيقظة تامة واتباع نفس قواعد اللعبة التي تحكم تصرفات وخطوط البنوك والمؤسسات الدولية الكبيرة سواء كان ذلك من حيث ابتكار وتطوير المنتجات او استخدام

التقنيات المصرفية الحديثة أو التكنل والاندماج في وحدات مصرفية كبيره قادرة على المنافسة بنجاح في سوق بلا حدود طبيعية كانت او مصطنعة¹.

لعل في ذلك ما يحفز البنوك الاسلامية الى التنسيق فيما بينها من اجل قناع الجهات الإشرافية من سلطات نقدية بضرورة ايجاد قواعد تنظيمية ونظم رقابية تخص العمل المصرفي الاسلامي وتنظم علاقات البنوك الاسلامية فيما بينها بين بعضها البعض وفيما بينها وبين البنوك التقليدية ليس فقط العمل المصرفي في الاسلامي بل يتعدى الى خدمة قضايا السياسات المالية والنقدية في الدولة.

3- الضوابط المالية والمحاسبية:

✓ الفصل المحاسبي بين شبك والمصرف بإيجاد قسم المحاسبة والسجلات والنظام المحاسبي مستقل، ومستندات قيد واوراق ثبوتية منها مركز مالي وحساب مصروفات وايرادات مستقلة من غير خلط حسابات المصرف التقليدي الاخرى.

✓ اعتماد المصرف الاسلامي او الشباك في مسك واعداد حساباته واستخراج نتائج اعماله على معايير المحاسبة والمراجعة التي تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية.

✓ واجب على المصرف الاسلامي او الشباك ايجاد أدوات التحوط المناسبة التي تحول دون تعرضه للمخاطر المختلفة.

✓ خضوع المصرف التقليدي الذي يملك شبائيك للممارسة المصرفية الاسلامية لجميع متطلبات السيولة وكفاية رأس المال والاحتياط القانوني وجميع النسب القانونية والمعيارية التي تخص التركزات الائتمانية وغيرها بما فيها أنشطة النافذة الإسلامية.

✓ التزام المصرف الاسلامي بإعداد بيانه المالية المجمع وفق المعايير المحاسبية الدولية والافصاح عن الانشطة والخدمات المالية الاسلامية التي يقدمها من خلال النافذة كما ونوعا وعن مخاطرها وكيفية ادارتها وتأثيرها في المركز المالي المجمع للمصرفي

✓ يتم توظيف الأموال في الشبائيك الاسلامية بعقود المرابحة او المشاركة او المضاربة او السلم اول الاستصناع او الاجارة وهذه كلها جائزة شرعا وفقا لقواعدها الشرعية

¹ سعيد المرطان، الفروع الاسلامية في المصارف التقليدية اقتصاديه اسلاميه البنك الاسلامي للتنمية، م ع السعودية، المجلد السادس، العدد الاول 1999 ص

✓ بغية تعزيز وتكريس عنصر الاستقلال المالي وعدم التبعية المالية للشبابيك الاسلامية التقليدية يجب على الشباك اعداد مركز مالي مستقل عن المركز المالي للمصرف

خلاصة الفصل:

ان الصيرفة الاسلامية تنمو نموا هائلا مما جعل البنوك الربوية (التقليدية) تحاول جاهدة دخول هذا السوق التي كانت مغلقة الا على المؤسسات الإسلامية والدافع الاساسي لهذه المؤسسات هو الربح الكبير من خلال الاستحواذ على أكبر حصة في السوق.

وتطرقنا في هذا الفصل الى اهم مصادر الاموال في البنوك الاسلامية وطرق توظيفها وكذا الاسس المعتمدة في العمل البنكي الاسلامي وبعدها الدوافع مبررات التي شجعت على التوسع في انشاء الشبايك الاسلامية التابعة للمصارف التقليدية مع مراعاة خصائصها والضوابط الشرعية والادارة التي تنتقيد بها كما تباينت هذه المبررات والدوافع من اقتصادية مثل رغبة المصاريف التقليدية في تعظيم ارباحها وجذب المزيد من رؤوس الاموال الاسلامية ومبررات عقائدية لتلبية شريحة كبيرة من العملاء في كثير من الدول الاسلامية وغير الاسلامية تتردد في التعامل مع المصارف القائمة على الفائدة (الربا)

الفصل الثاني

التجارب الرائدة في فتح

الشبابيك الإسلامية

تمهيد

في ظل هيمنة النظام المصرفي التقليدي التي تهدف بنوكها أساساً إلى تعظيم الربح وأمام إجماع فئة معتبرة في هذه المجتمعات من التعامل مع المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة ومع بداية ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في بداية السبعينيات من القرن الميلادي الماضي، عمدت بعض البنوك التجارية بتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعندما أدركت مدى الإقبال على البنوك الإسلامية سواء من ناحية تعبئة الأموال التي كانت خارجة عن القنوات البنكية والطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على المنتجات المصرفية الإسلامية قررت بعض الدول إنشاء فروع على شكل نوافذ إسلامية التي كانت بمثابة خطوة أولى في مجال التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية، وفيما يلي عرض لبعض التجارب الرائدة لدول إسلامية وعربية في مجال فتح الشبائيك الإسلامية وضبط العلاقات التنظيمية والرقابية بينها وبين البنك المركزي من خلال دراسة المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** دراسة التجربة الماليزية كتجربة إسلامية رائدة.
- **المبحث الثاني:** دراسة التجربة السعودية كتجربة عربية رائدة.
- **المبحث الثالث:** دراسة التجربة العمانية كتجربة رائدة.

المبحث الأول: التجربة الشبائيك الإسلامية في ماليزيا

عرف النظام المالي الإسلامي في ماليزيا نموا هائلا منذ انطلاقه في عام 1963، وأول بنك إسلامي في البلاد بنك اسلام ماليزيا بيرهاد (bimb)، حيث صدر اول تشريع للتمويل الإسلامي كان في عام 1983 بما يعرف بقانون المصارف الإسلامية 1983 حيث تنشط الصيرفة الإسلامية جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التنفيذي، مما جعل النموذج الماليزي الآن واحد من أكثر الأنظمة المصرفية الإسلامية المتطورة في العالم.

ماليزيا واحده من الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي التي عرفت قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية خلال العقود الأربعة الماضية، وأصبحت أول دولة صناعية في العالم الإسلامي واكسب هذا التطور الاقتصادي السريع لماليزيا ضمن مجموعه النمو الآسيوية دفعا قويا للتطور المالي الإسلامي حيث تعتبر من اكثر الدول الإسلامية اهتماما بالصيرفة الإسلامية، ولعل من اهم العوامل التي ساعدتها على ذلك هي الرغبة والإرادة السياسية من خلال الدعم الحكومي، اذ ان الحكومة الماليزية دعمت النظام الإسلامي دعما كاملا ومن جميع نواحيه، وأنشئت لذلك مؤسسات حكومية لتطوير ودعم هذا النظام ومرافقته سياسيا، ماليا وقانونيا.

لعل من العوامل التي دفعت بالحكومة الماليزية إلى تبني النظام المالي الإسلامي الاضطرابات العرفية في اواخر 1969 من طرف الملايو المسلمين احتجاجا على الهيمنة الصينية على القطاع التجاري والتفاوت في الدخل والثروة رغم ان الملايو يشكلون غالبية سكان البلاد، ولاقت هذه التجربة (المزاوجة في النظامين الإسلامي والتقليدي) دعما حكوميا كبيرا حيث مر هذا النظام المالي على مراحل نذكر منها:

1- نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا:

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمون يدخرون المال من اجل اداء فريضة الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمه اسمها تابونغ حجي (tabong haji) كان ذلك في نوفمبر 1962 وبدأت العمل رسميا عام 1963، وتعود فكرة انشاء الصندوق الى الاقتصادي انكو عزيز (UNGKU Aziz) حينما دعا الى انشاء مؤسسة غير ربويه تقوم على ادخار اموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في مشاريع تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم

الحصول عليها من البنوك التقليدية¹، وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خديما اسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية.

بعد نجاح هذا نموذج للادخار الإسلامي، بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك اسلاميه مستقلة في سنه 1981 تأسست هيئه عامه تتكون من 20 خبيرا مصرفيا لدراسة امكانيه عمل مصارف اسلاميه في ماليزيا، ورفع تقرير مفصل الى الحكومة وكانت النتائج إيجابية، أي أنه يجب سن قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية، وتم تجسيده فعليا في 07 أبريل 1983 من خلال اصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA)، الذي اعطى الصلاحية التامة لبنك نيغار للأشرف على البنوك الإسلامية وتنظيمها²، وفي 1 جويلية 1983 تأسس اول بنك اسلامي مستقل تحت اسم "بنك اسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وبعد الاداء المشجع لبنك اسلام كان هدف الحكومة الماليزية ان تكون من اهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 قدم البنك المركزي الماليزي (بنك نيغار ماليزية) نظام مصرفي ثنائي سمي "نظام المصرفية الإسلامية" (Islamic Banking Scheme) أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من اجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في اقصر فترة ممكنة ونتيجة ذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية اسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا³، وبعد الازمة المالية لعام 1997 وتغيير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الاسلاميه في ماليزيا سمحت الحكومة بإنشاء بنك اسلامي ثاني وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 متبوعا بمخطط القطاع المالي قدم في 2001 وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل الى كيانات مصرفية اسلامية كاملة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ داتو حنيفة أحمد، تنظيم إدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بمليزيا، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك

الإسلامي للتنمية، ط2 جدة، 2002 ص 12

² Muhamad ridhwan .AB. aziz blaie ban king and finance in Malaysia system issues and challange USIM publisher Malaysia 2013 p 11

³ Norma. Md. Saad and all. Macro economic application in south east asian contries inter national islamic univesity of malaysia press kuala lumpur 2005 p. 52

الجدول رقم 01: تطور مجموع الأصول الودائع والقروض في المصارف الإسلامية لماليزيا للفترة 2008-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008		
526 347	455411	426430	367686	320519	253516	219848	181360	البنوك الإسلامية	الأصول
9 021	7027	7093	8268	8131	8867	8702	6740	النوافذ الإسلامية	
535 368	462438	433523	375954	328649	262382	228550	188099	مجموع الأصول	
399 321	398 041	345 889	301 537	261 542	211 837	181 877	149 932	البنوك الإسلامية	الودائع
3 340	2 639	3 058	4 919	4 845	5 116	6 962	4 770	النوافذ الإسلامية	
402 661	400 680	348 947	306 457	266 387	216 953	188 839	154 702	مجموع الودائع	
383 494	329 643	277 491	227 655	190 938	154 066	128 207	99 857	البنوك الإسلامية	القروض
974	532	428	397	446	508	659	574	النوافذ الإسلامية	
384 468	330 174	277 920	228 052	191 384	154 575	128 866	100 432	مجموع القروض	

المصدر: د. ابتسام ساعد د. رايح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية ماليزيا -تقييم اداء المصارف الإسلامية للفترة 2008- 2015 مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة-الجزائر العدد 30 سبتمبر 2017 ص 346

2- الأداء المالي والاستثماري للتجربة الماليزية:

2-1 القيمة المضافة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من الاقتصاد الماليزي فحسب الاحصائيات الصادرة في 2014 بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 336.6 مليار رنغت، وساهمت بنسبة 35.8% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كما هو مبين في الجدول رقم 02 الذي يوضح اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الماليزي

جدول رقم 02: اثنين القيمة المضافة وبنية المساهمة في انتاج المحلل الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا سنة 2014

الفئة	القيمة المضافة (مليار رنغت)		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010
المؤسسات الصغيرة	390,6	363,5	35,8	35,9
المؤسسات الكبيرة	710	649	64,2	64,1
الناتج المحلي الإجمالي	1106,6	1012,5	100	100

المصدر: د. ابتسام ساعد د. رباح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية ماليزيا -تقييم اداء المصارف الإسلامية للفترة 2008 - 2015 مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة-الجزائر العدد 30 سبتمبر 2017 ص 347

هذا التحول ادى الى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الاسلامي نحو تحقيق 20 % من اجمالي السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي غيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا¹.

في سنة 2011 تعزز النظام المالي بوضع مخطط ثان طويل المدى سمي بمخطط القطاع المالي financial sector blue print 2020-2011 في إطار رؤية 2020، وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن اهم اهدافه مسألة "تدويل التمويل الإسلامي".

وفي سنة 2013، تم اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 20 جوان 2013 ليعزز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا من أجل الامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية لضمان ان تكون اهدافها وانشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ Shahrul azman bin abd razak islamic or islamizing banking product reconsidering product developments apporhes in the Malaysian Islamic banking industry PHD thesis of philosophy university of Erfurt Germany 2014 p.18

2-2 تمويل الاسلامي في النظام المالي الكلي:

أعطى مشروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الاسلامي في ماليزيا وبشكل تصاعدي وسجل نموا سنويا متوسطا قدره %49 من حيث الاصول خلال فتره 1995-1999 وخلال عام 2000 واصل القطاع المصرفي الاسلامي تسجيل نمو قوي للأصول بالنسبة %30 لتصل الى 47.1 مليار رنغت، وتعتبر ماليزيا اليوم رائده في الصناعة العالمية للتمويل الاسلامي من حيث التنظيم والتوحيد واصدار الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الاصدار العالمي في عام 2015 وفقا للتقرير وكالة فينش لعام 2015، حيث أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بلغ 390 مليون رنغت مع نهاية عام 2015 اي ما يعادل 27 % من قروض نظامها المصرفي، كما بلغت بنيه نمو التمويل الاسلامي %16.2 في عام 2015 (النظام المصرف التقليدي %5.2) وكان معدل النمو سنوي بلغ 18,2 % منذ عام 2011 مقارنة بمتوسط نمو بلغ 7% بالنسبة للبنوك التقليدية.

واليوم يتمتع التمويل الإسلامي بتميزه تنافسية ومعترف بها عالميا في ظل محيط يتعزز باستمرار بدعم حكومي، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية وتوسع من 228 مليار رنغت نهاية 2009 إلى 355 مليار رنغت نهاية 2015.

2-3 الاداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي:

حصة موجودات البنوك الإسلامية في نهاية عام 2015 ارتفعت الى %26.8 (انظر الجدول رقم 03) كما تحسنت قنوات التوزيع ايضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية للبنوك الإسلامية والتقليدية 2206 فرعا وقد حفز وجود البنوك الإسلامية ايضا جهود مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية مثل المؤسسات المالية للتنمية ومؤسسات الادخار ومؤسسات القروض السكنية الى استحداث الخطوط والادوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء

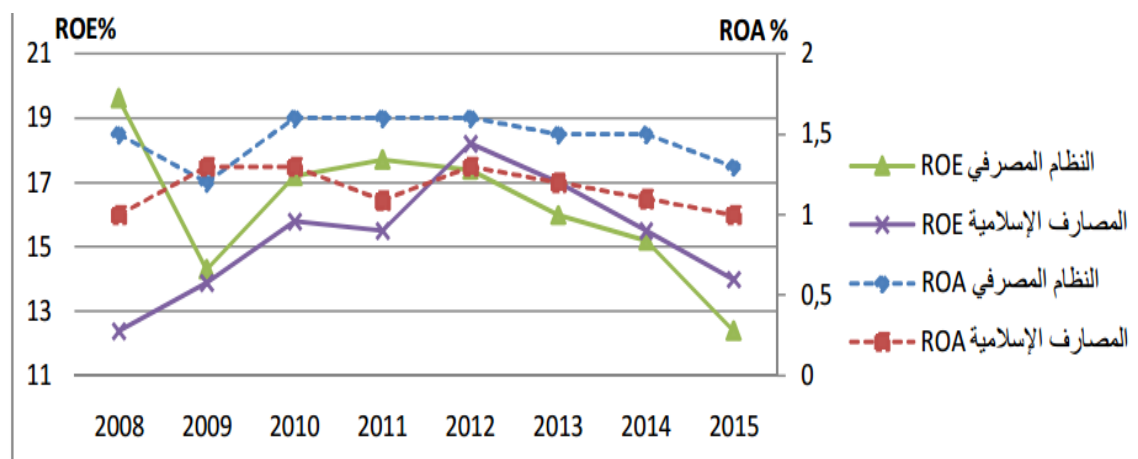
الجدول رقم 03: مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من اجمالي الاصول والتمويل

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الوحدة (%)
26,8	25,5	25,0	23,8	22,4	20,7	19,6	17,4	أصول المصارف الإسلامية/ مجموع أصول النظام المصرفي
31,3	29,2	27,5	25,8	24,3	22,7	21,6	18,9	التمويل المصرفي الإسلامي / إجمالي التمويل المصرفي
-	-	-	14,3	15	15,5	15,6	14	معدل رأس المال المرجح بالمخاطر

المصدر: د. ابتسام ساعد د. رابع خوني، مرجع نفسه، ص 348

يشير الجدول الى ان الصناعة المصرفية الإسلامية ابدت بصورة كلية نتائج ايجابية فالزيادة في مبلغ الأصول تعكس نموا قويا وتمثل 26.8 % من اجمالي الأصول في النظام المصرفي، كما ارتفع حصة السوق في التمويلات الإسلامية إلى 31.3% في 2015 بعدما كانت 18,9% في 2008 ومن المتوقع ان يكون المنحى تصاعديا الى 40% في نهاية 2020.

الشكل رقم 01: واحد مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا



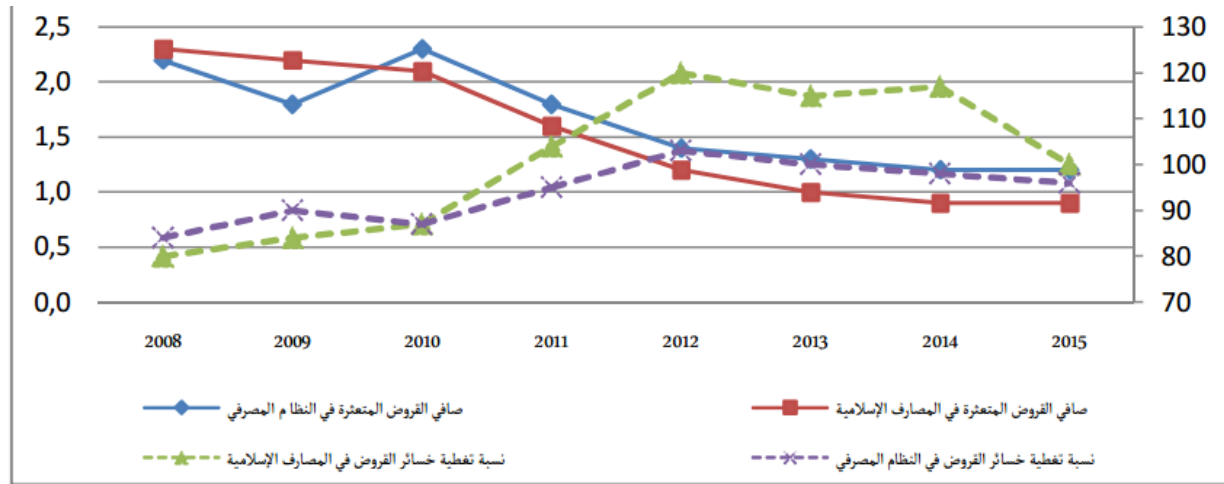
المصدر: د. ابتسام ساعد د. رابع خوني، مرجع نفسه، ص 349

نلاحظ في الشكل رقم واحد انخفاض كل من العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE بشكل كبير سنة 2009 بسبب انخفاض الدخل من الفوائد الذي تأثر بتبعات الازمة العالمية 2008

في حين عرفت المصارف الإسلامية ارتفاعا ملحوظا في كلا من المؤشرين في نفس السنة (ب 0.30% و 1.50%) على التوالي ويعود الانخفاض سنة 2011 الى انخفاض الدخل مقارنة بالزيادة الكبيرة في الأصول.

كما سجلت نسبة القروض المتعثرة في المصارف الإسلامية متوسطا قدره 1,5% حيث انخفضت من 2.3% عام 2008 الى 0,9% (مقارنة ب 1.2% في النظام المصرفي). في نهاية 2015 شكل رقم 2 بالموازات مع ذلك سجلت نسبة تغطية خسائر القروض (التمويل) معدلات عالية أكثر من 100% في المتوسط ويعكس ذلك الإدارة الفعالة للمخاطر والخاصة بالحفاظ على مستويات مناسبة لتغطية خسائر القروض

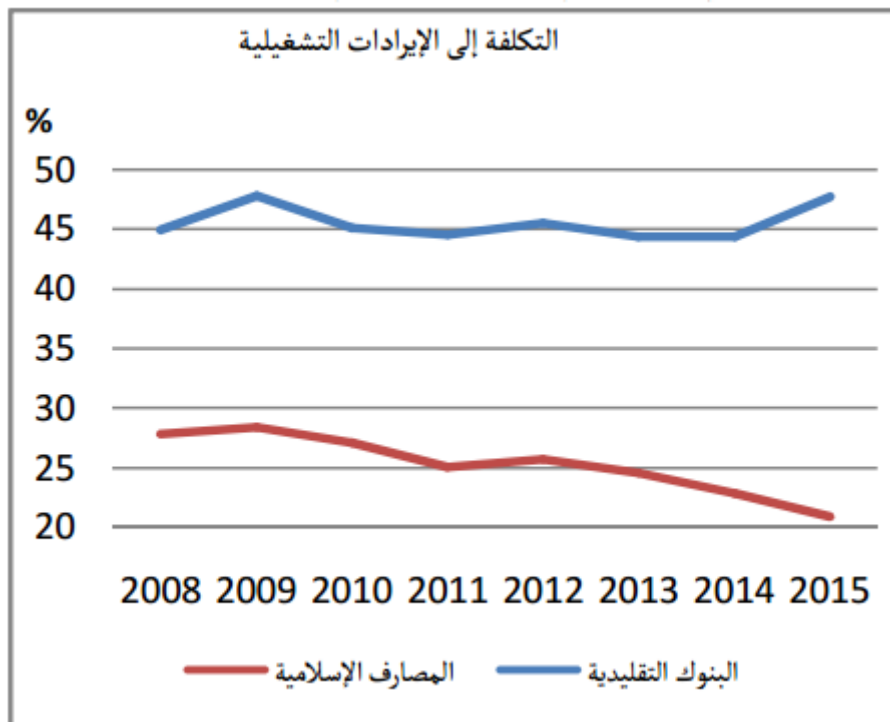
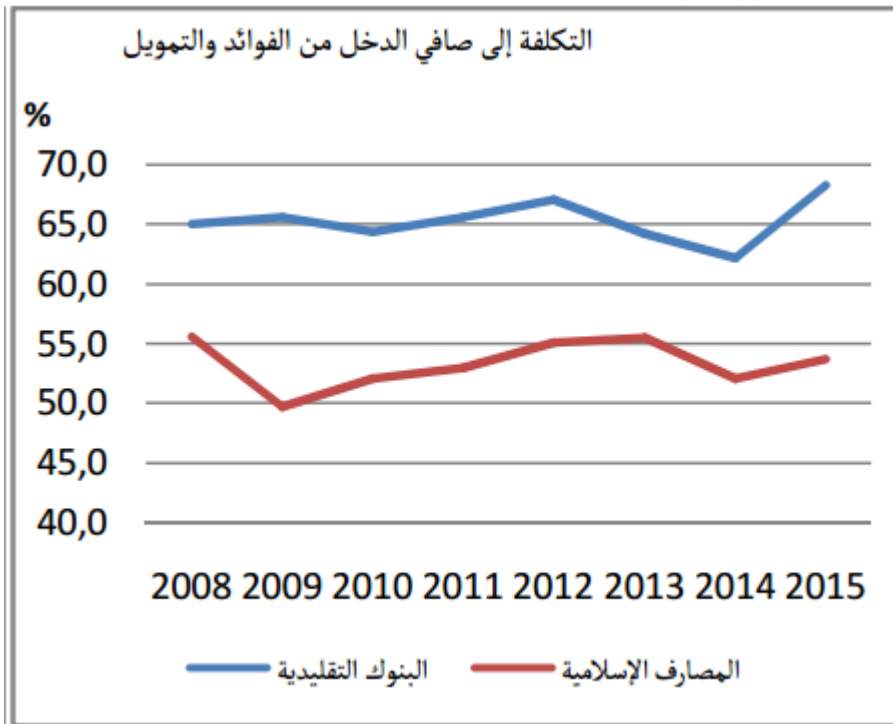
شكل رقم 02 نسبة صافي القروض المتعثرة وتغطية خسائر القروض في النظام المصرفي والمصارف الإسلامية



المصدر: د. ابتسام ساعد د. رابح خوني، مرجع نفسه، ص 349

من جانب آخر تمكنت المصارف الإسلامية من ادارة والتحكم في تكاليفها بصورة أفضل من البنوك التقليدية حيث بلغ متوسط نسبة التكلفة الى إيرادات التمويل 25,31% فقط مقارنة ب 45.53% (نسبة التكلفة إلى إيرادات الفوائد) في البنوك التقليدية الشكل رقم 03

الشكل رقم 03 مقارنه بين تكاليف المسار الاسلامي والتقليدية في ماليزيا 2008 / 2015



المصدر: د. ايتسام ساعد د. رايح خوني، مرجع نفسه، ص 350

تعد التجربة الماليزية في مجال المصرفية الإسلامية من التجارب الرائدة جديرة بالاهتمام خاصة ان التمويل الاسلامي رافقه دعما حكوميا ووضعت له الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية مما جعلها تتنافس مع البنوك التقليدية بدلا من المنافسة فيما بينها، مما ادى الى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية من خلال صناعة تمويل إسلامي قائم على الموازنة بين عقود المدينيات وعقود المشاركات لتحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين مجتمع متوازن يسوده التوزيع العادل للثروة والالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية في ظل وجود مؤسسات قانونية تنظيمية ورقابية.

المبحث الثاني: تجربة الشبائيك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي تحولت بنوكها التقليدية الى المصرفية الإسلامية سواء تحولا جزئيا او بالكامل والتي بلغ عددها عشرة بنوك تقليدية منها "البنك الاهلي التجاري" حيث يعتبر السباق في هذه الخطوة والذي يحتل الصدارة بين البنوك الخليجية وله تجربة مميزة في تقديم خدمات مصرفية مزدوجة تقليدية واسلامية.

1- تجربة بنك الاهلي التجاري في فتح النوافذ الإسلامية للتحويل الكلي الى المصرفية الإسلامية

يعتبر البنك الاهلي التجاري أحد البنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية التي قررت تحويل جميع معاملاتها المصرفية التقليدية إلى معاملات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال انتهاج اسلوب التحويل الكلي وتبني مدخل النوافذ الإسلامية.

1-1 تقديم بنك الاهلي التجاري

تأسس وبدأ نشاطه بتاريخ 26 ديسمبر 1953 كبنك تجاري مركزه الرئيسي بمدينة جدة ويملك فروع في المملكة السعودية ومنطقة الخليج والعالم ككل، وحاليا يحتل مكانة ريادية بين المؤسسات المالية مع تجاوز قاعدة عملائه 5 مليون عميل¹، وفي سنة 1999 دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات

¹ بنك الاهلي التجاري تقرير السنوي 2016 ص 64

العامّة مساهمة بأغلبية ملكية البنك، ويعتبر أول بنك في العالم كلياً من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية واليكم بيانات عامة عن البنك

الجدول 4: بيانات عامة عن بنك الأهلي التجاري

الاسم الكامل	البنك الأهلي التجاري
الدولة	المملكة العربية السعودية
المقر الرئيسي	مدينة جدة
نسبة التأسيس	26 سبتمبر 1953
اجمالي عدد الفروع	400 مشرع 2017
عدد المشروع الإسلامي	374 مشرع 2016
رأس مال المصرح به	20000 مليون ريال سعودي
أصول البنك	118 مليار دولار نهاية سنة 2016
عدد الموظفين	8035 موظف
عدد العملاء	5.4 مليون عميل 2017
القيمة الاسمية للسهم	10 ريال سعودي
عدد الأسهم المصدر	2.000.000.000 سهم

المصدر: بنك الأهلي التجاري التقرير السنوي لسنة 2016 و 2017

والهدف الرئيسي حالياً التحول الى المصرفية الإسلامية كلياً باتباع مبدأ التدرج في التطبيق والتحويل، منذ أكثر من 25 سنة ولم يتحقق له ذلك حتى الآن، لكن لم يتبق الشيء الكثير ونال عديد الجوائز والأوسمة في السنوات الأخيرة ويعتبر بنك رقم 78 على مستوى العالم (من قائمة 100 بنك) ضمن جوائز مجلة ذا بانكر وأفضل بنك في التحول - ذا بانكر ميدل آسيت-.

1-2 مراحل التحول الى المصرفية الإسلامية ببنك الاهلي التجاري بفتح نوافذ اسلامية

ترجع فكرة التوجه الى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك الاهلي التجاري الى بداية الثمانينات ايماناً من اصحاب البنك بمشروعيتها وتلبية لرغبات قطاع عريض من عملاء البنك للتوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي، وقد اعتمد البنك منهج التدرج في التحول نحو المصرفية الإسلامية ويمكن تلخيص التجربة في المراحل التالية:

1-2-1 مرحلة فتح نافذة إسلامية:

لقد قام بنك الاهلي بعمل دراسة لتقديم منتجات مصرفية اسلامية في مجال جذب وتشغيل الاموال، ولم تلقى هذه الدراسة صدى عند التطبيق وكان هذا في بداية الثمانينات، ولقد قام البنك مرة اخرى في منتصف الثمانينات محاولات مبكرة لإدخال العمل المصرفي الاسلامي ضمن أنشطة البنك وتم الاستعانة بخبير أجنبي وممارس عربي لهذا الغرض وتم تصميم عدد من النماذج ولم تقتنع بها الإدارة العامة ولم تدخل حيز التطبيق¹.

وفي ذلك الوقت تم اقتراح فكرة البدء بفرع واحد يقدم المعاملات الإسلامية وتشارك في راس ماله كل البنوك في المملكة العربية السعودية، لتجربة العمل المصرفي الاسلامي، إلا ان الفكرة لم تلقى قبولا من بعض البنوك الاخرى، ومنذ ذلك الحين اخذ البنك على عاتقه مهمة البدء في ادخال العمل المصرفي الاسلامي كالجزم من استراتيجية².

وفي سنة 1987 تم انشاء اول نافذة اسلامية ببنك الاهلي تقدم من خلالها المنتجات الإسلامية في شكل صندوق استثماري متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وسمي بصندوق المتاجرة العالمية في السلع

¹ سعيد بن سعد المرطان ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية تجريبه صك الاهلي التجاري السعودي منتدى الاقتصاد الاسلامي الكتاب الأول 13 ماي 1999 ص 13

² معارفي فريد، استراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية دراسة استراتيجية للعمل المصرفي في الجزائر اطروحة الدكتوراه جامعه بسكرة

ويقوم على المتاجرة بالسلع بصيغة المربحة في الصفقات الدولية قصيرة الأجل و ذات النوعية الممتازة ما عدا الذهب والفضة والعملات¹.

1-2-2-1 مرحلة فتح فروع اسلامية 1990-2004 التوسع في العمل المصرفي الإسلامي

بعد فتح اول نافذة اسلامية سنة 1987 تقتصر على تجارة السلع وفق صيغة المربحة كانت البداية محتشمة نتيجة عدم وضوح الصورة لهم كيف تعمل هذه النافذة وما هي مواردها، فقام البنك بتوسعة النافذة الإسلامية وانشاء اول فرع اسلامي تابع له بقرض شخص من المدير العام آنذاك²، وقد ادى النجاح الذي حققه الفرع الى اقتناع ادارة البنك بضرورة انشاء ادارة مستقلة يسند إليها تنمية وتطوير العمل المصرفي الاسلامي.

في سنة 1992 تم انشاء ادارة الخدمات المصرفية لتشرف بدورها على انشاء وتحويل الفروع الى العمل المصرفي الاسلامي واسند إليها تحويل 26 فرع كمرحلة أولى وتم منحها الاستقلال المالي والاداري عن بقية ادارات وفروع البنك³.

في سنة 1993-1996 قامت ادارة البنك بدراسة السوق للتعرف على احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية الإسلامية وكذا حجم ونوعية المنافسين في السوق، ومن تلك الدراسات لسنة 1995 الموجهة لشرائح مختلفة من الافراد كعينة عشوائية في المملكة للتعرف على مدى الوعي بالمصرفية الإسلامية فكانت نتائج الدراسة كما يلي:

✓ نسبة 90% لهم الوعي بوجود بنوك الإسلامية

✓ وتم تصنيف افراد الراغبين في العمل المصرفي الاسلامي الى خمس شرائح حسب الجدول التالي:

¹ مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقسم ظاهرة التحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية مذكرة مقدمة شهادة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي

جامعة مصر الدولية مصر 2016 58

² سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق 13

³ مصطفى ابراهيم محمد مصطفى مرجع سابق 61

جدول رقم 05: شرائح الافراد الراغبين في العمل المصرفي

النسبة	درجة الرغبة في التحول	الشرائح
19%	يرغبون في التعامل والتحول الكلي إلى البنوك الإسلامية حالياً	الراغبون في التحول
17%	يرغبون في التعامل في البنوك الإسلامية مع إبقاء تعاملهم مع البنوك التقليدية	الباحثون عن الفرص
26%	يرغبون في التعامل بعد مقارنة الخدمات والمنتجات الإسلامية مع البنوك التقليدية	المراقبون للموقف
31%	يرغبون في التعامل بعد اكتساب الثقة في النواحي الشرعية	الملتزمون بالتطبيق الشرعي
7%	لا يرغبون في التعامل مطلقاً	غير مباينين

المصدر: سعيد بن سعيد السرطان ثواب التقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية تجربته بنك الاهلي التجاري السعودي منتدى الاقتصاد الاسلامي الكتاب الاول ماي 1999 ص 20

بناء على الشرائح المشار إليها تم تقسيم السوق الى اربعة قطاعات كل قطاع يقابله شريحة وأكثر كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 06 تصنيف السوق حسب شرائح الافراد الراغبين في العمل المصرفي الاسلامي

النسبة	الشرائح	السوق
36%	المتحولون والباحثون عن الفرص	السوق المباشر
26%	المراقبون	السوق غير النشط
31%	الملتزمون بالتطبيق الشرعي	السوق الحساس
7%	غير المباينين بالتعامل المصرفي	السوق غير متجاوب

المصدر: سعيد بن سعد المرضان مرجع سبق ذكره ص 20

وبناء على نتائج تلك الدراسة السابقة ودراسة اخرى اجريت سنة 1996 قامت ادارة الخدمات المصرفية الإسلامية بتوفير المتطلبات التالية:

- تدريب القيادات الإدارية ومدراء الفروع والموظفين على العمل المصرفي الإسلامي¹.
- الاختيار الدقيق للفروع التي سيتم تحويلها وفق الخطة مدروسة².
- ضمان تغطية جميع مناطق المملكة نشرا وتعريفا للعمل المصرفي الإسلامي.
- سهولة تحويل العمليات المرتبطة بالفرع سواء عمليات الودائع أو التمويل.
- سهولة معالجة الآثار المترتبة عن التحويل في النواحي الإدارية والفنية والتسويقية.
- الموازنة بين ادارة خدمات المصرفية وفروعها.
- تطوير بدائل اسلامية للمنتجات المصرفية التقليدية.
- تطوير النظم والسياسات للأزمة لتتوافق والعمل المصرفي الإسلامي.
- اعداد ندوات للعملاء لتوعيتهم بمنهج وادوات وممارسات المصرفية الإسلامية بحضور اعضاء هيئة الرقابة الشرعية للإجابة

في سنة 1996 تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية تضم ثلاثة علماء من فقهاء الشريعة والاقتصاد الاسلامي.

في سنة 1997 تشكيل لجنة العمل المصرفي الاسلامي لوضع الخطط الاستراتيجية للتحويل الكلي الى المصرفية الإسلامية³.

في سنة 1999 تم تعيين مراقب شرعي ليشرف على اداء ادارة الخدمات المصرفية الإسلامية وعلى الفروع المحلولة للتأكد من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية وتم تكوين وحدة للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي تعمل تحت اشراف المراقب الشرعي¹.

¹ سعيد بن سعد السرطان مرجع سابق ص 23

² معارف فرعيه مرجع السابق ص 126

³ معارف فريدة مرجع السابق ص 127

نهاية سنة 2005 وصل عدد الفروع المحولة الى المصرفية الإسلامية 161 فرعا من عدد الفروع الإجمالية 248 فرعا.

1-2-3 مرحلة التحول الكلي للمصرفية الإسلامية 2006/2019

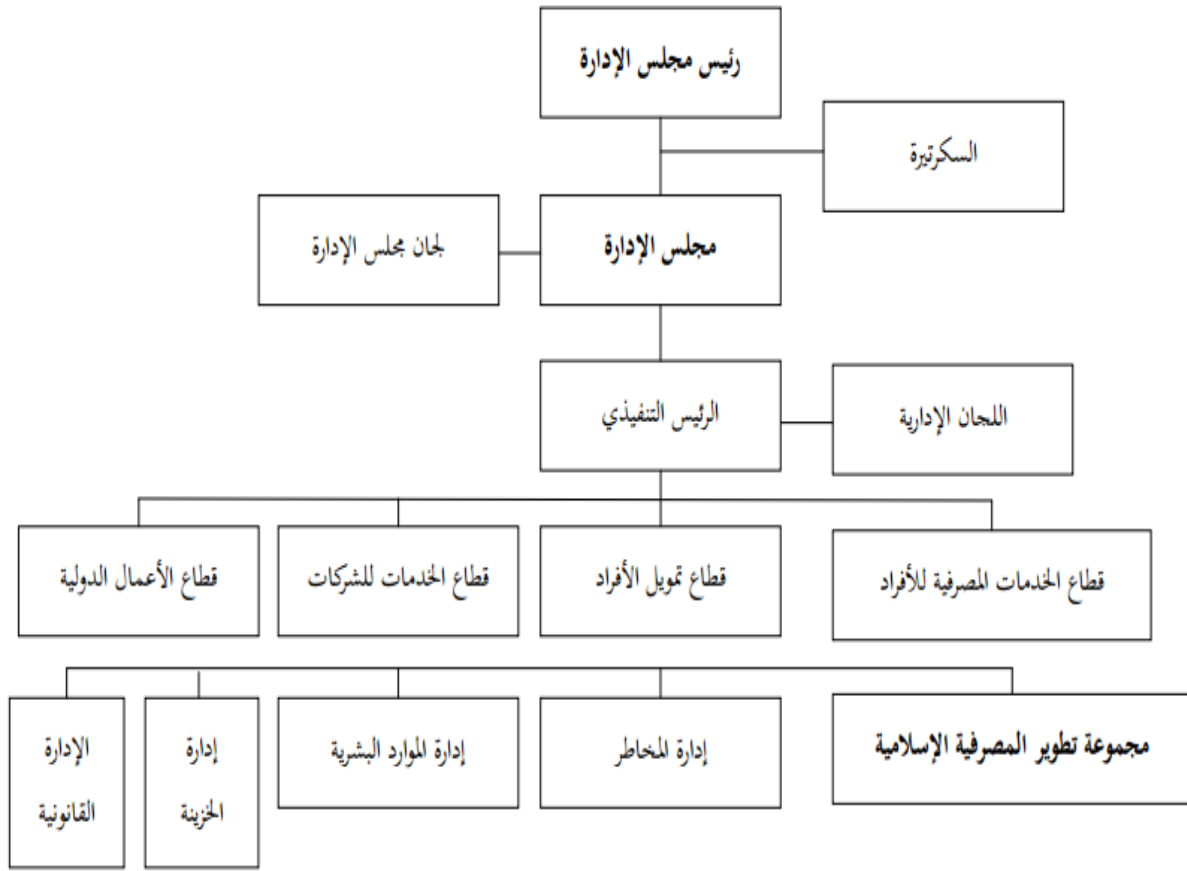
سنة 2006 أعلن البنك الاهلي التجاري عن استكمال تحويل جميع فروع العمل المصرفي الاسلامي.

سنة 2007 أنشأ "البنك مجموعة تطوير العمل المصرفي الاسلامي" للتأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية وتطوير المنتجات المصرفية الإسلامية واعداد البحوث والدراسات واقامة المؤتمرات والندوات التي تخدم الهدف الاساسي للبنك.

سنة 2009 اعلنت دائرة البنك التحول التام الى العمل المصرفي الاسلامي في جميع فروعها ويأخذ الهيكل التنظيمي لفرع المعاملات الإسلامية في بنك الاهلي التجاري الشكل التالي:

¹ رابعه موسى ادم المراقب الشرعي لبنك الاصلي البخاري ومجله افاق الاهلي وبنك الاهلي التجاري العدد 54 2005 ص70 71

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي للفرع بالبنك الاهلي التجاري



المصدر بنك الاهلي التجاري تقديم الاستدامة لعام 2011 السعودية ص 51

سنة 2011 اعتبر بنك الاهلي التجاري أفضل بنك اسلامي اين فاز بجائزة التمييز نتيجة تحويل كافة عمليات فروع البنك للعمل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية.

وباعتباره ان البنك الاهلي التجاري يقوم بتوسع كل عام على غرار ما قام به البنك سنة 2008 حيث قام بالاستحواذ على 60% من اصول البنك التركي turkiye finans katilim bankasi الرائد في مجال تمويل الاسلامي وبنوك تجارية اخرى حيث تم، تحويل الفروع التقليدية الى المصرفية الإسلامية بنسبة 100% ويعمل البنك وبالأخص المجموعة الشرعية على مستواها بمتابعة التدرج في التطبيق وتحويل كل البنك وملحقاته الى المصرفية الإسلامية وله تقارير سنوية تحت عنوان "برنامج التحول للمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية"

1-3-1 تقييم تجربة البنك الاهلي التجاري في التحول الكلي الى المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ اسلامية:

1-3-1 الاداء العام للتجربة: والمقصود به المتطلبات والعوامل التي وفرتها ادارة البنك لنجاح عملية التحول من خلال فتح نوافذ إسلامية.

- **التدرج في التحول:** بدا البنك في فتح نوافذ اسلامية ثم عمد الى انشاء فروع اسلاميه وبعدها توجه لتحول الكلي الى المصرفية الإسلامية حيث ان استراتيجية التدرج البنوك على الحفاظ على مكانته في السوق المحلي والعالمي باعتباره أكبر البنوك في المنطقة.
- **وجود المجموعة الشرعية:** وهي ادارة داخلية في البنك الاهلي تتكون من خبراء في مجال الشريعة والمصرفية الإسلامية تتولى مهمة ابتكار المنتجات الإسلامية وتقديم استشارات شرعية وتضمن الرقابة الداخلية اللازمة وفقا لضوابط الشرعية.
- **الهيئة الشرعية:** وهي هيئة مستقلة عن البنك تضطلع بمهمة اعتماد المنتجات والخدمات المقدمة في البنوك المتوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتتكون من اربعة علماء في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد الاسلامي.
- **استقلالية مالية ومحاسبية:** عمدت ادارة البنك منذ البداية على الفصل الثاني داخليا بين الاموال التي تتعامل فيها الإدارة الإسلامية وفروعها عن تلك المتاحة لبقية الإدارة وهو معيار هام يعطي للبنك مصداقية في نظر العاملين والعملاء وكانت تكوين رأس المال للإدارة الإسلامية في صورة قرض حسن يسترد بعد اجل معين كما تم اعتماد نظام محاسبي مستقل يتم من خلاله تصنيف كافة العمليات المصرفية الإسلامية من ودائع وخدمات وتمويل.
- **الجانب الفني والعملياتي:** تم تطبيق اساليب واجراءات عملياتية تتناسب وطبيعة العمل المالي الاسلامي ومتطلباته وكان هذا نوعا اخر من الفصل بين العمل الاسلامي والعمل التقليدي في البنك.

1-3-2 ايجابيات وسلبيات التجربة

▪ ايجابيات التجربة

- تحقيق اهداف البنك من خلال تحويل كل الفروع الى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية والى وصل عددها 400 فرع لمعايير سنة 2017 تقدم خدمات مصرفية اسلامية

- نمو معتبر في حجم صناديق الاستثمار الإسلامية والتي أصبحت تشكل 44% من اجمالي صناديق الاستثمار في البنك.
- تجنب الازمة المالية العالمية 2008 والخروج بأقل الخسائر.
- ارتفاع عدد عملاء البنك الى 5.9 مليون عميل نهاية سنة 2017
- يعتبر من البنوك الرائدة في تقديم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية.
- حقق العديد من الجوائز والوسمة في تقديم المنتجات الإسلامية وتطويرها

- ✓ أول بنك في العالم يتحول من المصرفية التقليدية الى المصرفية الإسلامية
 - ✓ أول بنك يطور المعايير الاستثمارية في الاسهم الإسلامية الذي تطبقه جميع البنوك في العالم.
 - ✓ أول بنك طور بطاقة ائتمانية إسلامية كما قدم صناديق استثمار لحماية رأس المال بطريقة إسلامية
 - ✓ أول بنك يقدم هيكل صكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية (مطار المدينة النبوية)
 - ✓ أول بنك يقدم بديل إسلامي للحسابات الودائع الآجلة كما طرح التكافل التعاوني المجاز شرعا.
- **سليبيات التجربة:**

على الرغم من ايجابيات التي ابتسمت بها تجربة بنك الاهلي بتحول الى المصرفية الإسلامية واعتبارها كنموذج رائد الى أنها وجهت لها بعض الانتقادات.

- طول فترة التحول حيث تجاوزت 30 سنة حيث كانت اول نافذة إسلامية سنة 1987.
- بنظر مؤسسة النقد العربي السعودي " ان العمل المصرفي الإسلامي في البنك الاهلي التجاري لا يتمتع بصفة الاستقلالية كونها تتعامل مع البنك الاهلي ككل وليس كإدارات مستقلة وترى ان تجربة العمل المصرفي الإسلامي في بنك الاهلي "حتى وقتنا الحاضر تخضع لنفس قواعد العمل المصرفي التقليدي نظاميا ورقابيا مما يجعلها في وضع غير تنافسي مع العمل المصرفي التقليدي"
- الشكوك حول مصداقية وشرعية بعض المعاملات المالية وهو ما يشكل تحديا حقيقيا لبنك الاهلي التجاري.

- يعد ممارسة لجنة التوعية لنشاط التوعية المصرفية الإسلامية بجانب التقليدية امرا في تضيق العمل على المصرفية الإسلامية.

1-4 الاداء المالي والاستثماري خلال فترة التحول:

حسب التقرير السنوي للبنك لسنة 2017:

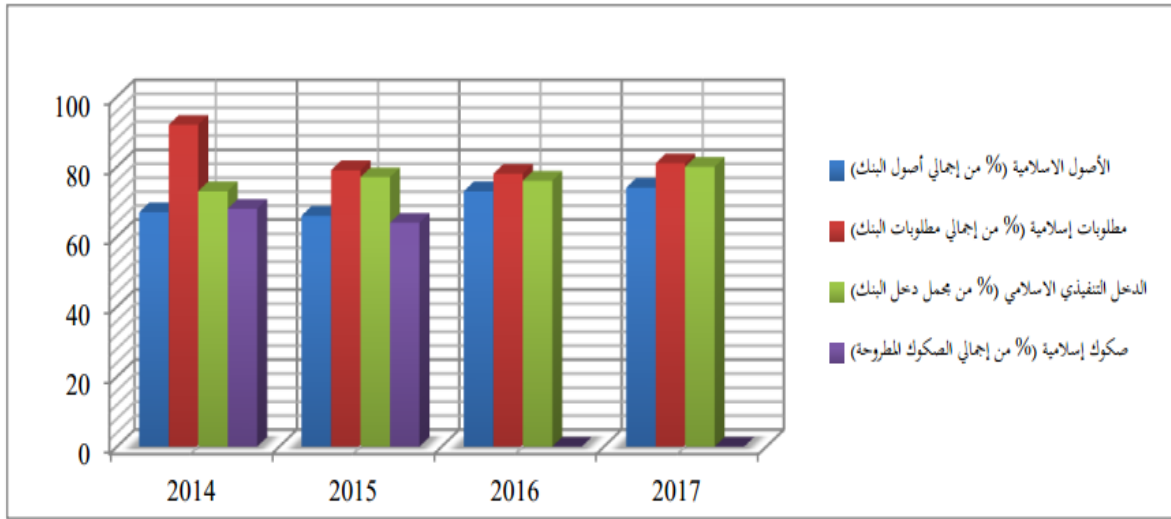
- حيث بلغت اصول البنك 444 مليار ريال منها 81% من مصادر متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنة ب 78% لسنة التي قبلها.
- بلغت نسبة التحول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 85% من مجمل تمويلات البنك في سنة 2017 مقارنة بنسبة 83% سنة 2016.
- بلغت الصكوك الإسلامية التي استثمرت فيها مجموعة الخزينة لسنة 2017 64% مقارنة 68% خلال 2016.

الجدول رقم 07: الاداء المالي لبنك الاهلي التجاري 2014-2017

2017	2016	2015	2014	
74	73	66	67	الأصول الإسلامية (% من إجمالي أصول البنك)
81	78	79	92	مطلوبات إسلامية (% من إجمالي مطلوبات البنك)
80	76	77	73	الدخل التنفيذي الإسلامي (% من مجمل دخل البنك)
/	/	64	68	صكوك إسلامية (% من إجمالي الصكوك المطروحة)

المصدر: بنك الاهلي تقارير السنوية 2014-2017.

الشكل رقم 05: الاداء المالي لبنك الاهلي التجاري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 07

وقد عرفت صيغ التمويل في بنك تحسنا حسب ماء في الدراسة جاء بها الباحث مصطفى ابراهيم مصطفى خلال الفترة 2000-2004.

الجدول رقم 08: حجم التمويل الإسلامي في البنك الاهلي التجاري حسب صيغ التمويل الإسلامي

مليون ريال

2004	2003	2002	2001	2000	الصيغة
15041	10096	10300	9733	5915	المربحة
24379	11028	7224	00	00	التورق
561	599	361	262	354	الإجار
195	00	00	00	206	المشاركة
00	00	00	00	64	بيع السلم
03	05	30	20	31	استصناع
/	/	/	1315	00	أخرى
30179	21728	17915	11330	6570	مجموع التمويل الإسلامي
113980	99451	90899	80631	77523	مجموع التمويل بالبنك
%26,5	%21,8	%19,7	%14	%8,5	نسبة التمويل الإسلامي

المصدر: مصطفى ابراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص 72.

يستنتج من الجدول اعلام ما يلي:

- تزايد مستمر في حجم التمويل الاسلامي مقارنة بإجمالي التمويل، حيث كان 8.5 سنة 2000 ليرتفع الى 26.5 سنة 2004.
- تركيز التمويل الاسلامي في صيغة التورق التي استحوذت على 80.7% من مجموع التمويل الاسلامي نهاية 2004 وتأتي المربحة في المرتبة الثانية بنسبة 16.7.
- تركيز البنك على صيغ التمويل المبنية على فقه البيوع على حساب صيغ التمويل المبنية على المشاركة.

في الاخير تعتبر تجربة تحول بنك الاهلي التجاري كليا الى العمل المصرفي الاسلامي من خلال تبني مدخل الشبابيك الاسلامية كان ناجحا الى حد كبير وهذا نظرا لمرافقة البنك المركزي من خلال تخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وتعديل عقد تأسيس البنك بما يتوافق وجود الشبابيك التي ينبغي ان تمارس المصرفية الاسلامية وان تكون لها تنظيم اداري مؤهل كما يعتبر مدخل النوافذ الاسلامية من اهم مداخل التحول عند انتهاج اسلوب التدرج لنجاح عملية التحول الكامل.

المبحث الثالث: التجربة العمانية

تعتبر التجربة العمانية هي الاحدث على مستوى الوطن العربي في مجال البنوك الاسلامية حيث سمح المشرع العماني بهذا النوع من النشاط المصرفي عام 2012، حيث تطرق الى دور البنك المركزي في مساندة المصارف الاسلامية من خلال التمويل بما يتوافق مع طبيعتها القائمة على اجتناب التعامل بالفوائد، وكذا الدور الرقابي الذي يمارسه بما يضمن حسن الاداء وتقادي الاثار السلبية لمخاطر العمل المصرفي، مثل مخاطر الائتمان والسيولة وذلك بوضع آليات التعاون وأدوات الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على تلك المصارف.

المطلب الأول: دور البنك المركزي في مساندة المصارف الإسلامية.¹

يتكون القطاع المصرفي العماني من البنك المركزي ومجموعة من المصارف التجارية، اذ يضم هذا القطاع سبعة مصارف تجارية ومصرفين حكوميين متخصصين ومصرفين اسلاميين، كما يعمل في سلطنة عمان تسعة فروع لمصارف أجنبية.

مع صدور المرسوم السلطاني رقم 2012/69 بإقراره بالبنوك الإسلامية وأكد هذا المرسوم على خضوع المصارف الإسلامية لكافة القواعد الواردة في القانون المصرفي بما لا يتعارض مع طبيعتها وبناء على ذلك أصدر البنك المركزي الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية، تضمن اسس تعامل البنك المركزي مع المصارف الإسلامية بما يتوافق مع خصوصياتها من خلال إطار قانوني يفرض على البنك تقديم الدعم والمساندة لهذه المصارف على غرار المصارف التقليدية وما يفرض على المصارف الإسلامية الخضوع لرقابة البنك المركزي.

1- موقف المشرع العماني من خصوصية المصارف الإسلامية.

نظرا للطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية كمؤسسات مالية تستهدف تحقيق الربح من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وفي مقدمتها تحريم التعامل بالفوائد وباستقراء القواعد المنظمة للصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان يتضح الاتجاه الذي تبناه المشرع العماني لمراعاة هذا النوع من النشاط.

1-1 خصائص الصرفية الإسلامية لسلطنة عمان:

اذا كان البنوك التقليدية هدفها تحقيق الربح كهدف أساسي ووحيد بينما تسعى المصارف الإسلامية إلى تنمية المجتمع كهدف أساسي دون اغفال عن الرغبة في تحقيق الربح مع مراعاة أحكام الشرعية الإسلامية.²

لقد فرض مرسوم 2012 على كل مصرف إسلامي انشاء هيئة داخلية برقابة الشرعية بخلاف الهيئة التي تم إنشائها داخل البنك المركزي لهذا الغرض.

¹ أمال كامل عبدالله، البنوك الإسلامية في سلطنة عمان بين دعم ورقابة البنك المركزي، مجلة المفكر، العدد 13 جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص29.

² محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية ج 1، 1993، ص 126

1-2 مراعاة المشرع العماني لطبيعة نشاط المصاريف الإسلامية:

أخذ المشرع العماني موقف وسط بين ثلاثة اتجاهات استقرت عليها التشريعات الدول التي اعتمدت المصارف الإسلامية ضمن نظامها الاقتصادي حيث لم يقبل تحويل الجهاز المصرفي بالكامل للنظام الإسلامي على غرار ما حدث في كل من إيران وباكستان.¹

كما تفادى وضع نظام خاص للمصارف الإسلامية بعيداً عن منظومة التقليدية بما يفرض ذلك الخيار من انشاء بنك مركزي إسلامي وهو الموقف الذي تبنته كل من ماليزيا وتركيا والأردن.² تفادى التشريع العماني سواء على القانون أو على اللوائح الصادرة عن البنك المركزي وضع تعريف محدد للبنوك الإسلامية إذ اقتصر مرسوم 2012 على الإشارة للمصارف الإسلامية مع منحها الحق في ممارسة كافة الأعمال المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مع ذكر عدد من المعاملات على سبيل المثال وليس الحصر كقبول الودائع وإدارة حسابات الاستثمار والتمويل في صيغة المضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ الشرعية، وكذا إصدار الصكوك المدعومة بالأصول والمشروعات والاستثمار فيها وهو ما يعكس رغبة المشرع العماني في استيعاب كافة أنواع المؤسسات المالية العاملة في مجال المصرفية الإسلامية.

حدد الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية تفاصيل الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمصرح باستثناء متطلبات الترخيص. مع فتح المجال أمام المصارف الإسلامية لممارسة ما يستجد من أعمال في مجال النشاط المصرفي بشرط الحصول على موافقة البنك المركزي وهيئة الرقابة الشرعية في كل مؤسسة.

حدد الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية متطلبات الحصول على ترخيص ممارسة المصرفية الإسلامية لكل مؤسسات المصرفية الإسلامية الوطنية ولفروع المصاريف الأجنبية كما سمح للبنوك التقليدية لإنشاء النوافذ الإسلامية.³

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيني، تجربة النظام المصرفي الإسلامي باكستان، دار أسامة للنشر، الأردن 1998 ص 176.

² أحمد أمين حسان، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، مجلة المعاملات الإسلامية، مجلد 02 العدد 05، 1993، ص156.

³ آمال كامل عبد الله، مرجع سابق، ص 32

أوجب القانون المصرفي على كل مؤسسة ترغب في ممارسة المصرفية الإسلامية انشاء لجنة داخلية تتولى الرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة وتطرق إلى تشكيل اللجنة من حيث العدد و المؤهلات ، كما أوجب القانون على البنك المركزي نفسه إنشاء هيئة عليا لنفس الغرض.¹

راعى المشرع العماني طبيعة البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالتعامل على الاموال العقارية والمنقولة بيعا وشراء واستثمار وتأجير و استئجارا إذ سمح لها بهاذ النوع من التعامل على سبيل الاستثناء ، حيث يحضر القانون العماني على البنوك الخاضعة له ان تتعامل مع العقار أو المنقول بالشراء او البيع أو المقايضة ماعدا العقار المخصص لإرادة أعمال البنك أو تؤول ملكيته إليه، ويهدف المشرع من هذا الحضر إلى مراعاة متطلبات الحيطة والحذر لأن أغلب الودائع في البنوك التقليدية مستحقة عن الطلب او بعد اجل قصير ولذلك من المفترض أن يكون استخدامها لمدة قصيرة الأجل.²

غير أن المصارف الإسلامية طبيعتها انها تتعامل مع الأصول الثابتة والمنقولة التي يقتضي غالبا تملكها، ورغبة في دعم المصاريف الإسلامية أعى المشرع العماني هذه المصارف من الرسوم التي تفرض على التعامل في الأصول العقارية والمنقولة.

2- دعم البنك المركزي العماني للمصارف الإسلامية من خلال التمويل:

نظرا لخصوصيات المعاملات في المصارف الإسلامية في حالة احتياجها للسيولة في ظل النظام المصرفي العادي الذي يقوم على الفائدة، لذلك تضمن الإطار التنظيمي والرقابي بعض الآليات القانونية لتغلب على تلك الإشكالية.

2-1 صعوبة تقديم الدعم المالي للمصاريف الإسلامية وفقا لنظام المصرفي العادي:

ان طبيعة البنوك الإسلامية القائمة على اجتناب التعامل بالفوائد تقوم حائلا دون استعانة البنوك الإسلامية بسلطنة عمان من مساندة البنك المركزي في ظل قانون 2000 والمتمثل في قرض مباشر بفائدة أو خصم أوراق التجارية مما يضطرها للاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة لمواجهة طلبات السحب النقدي المتوقعة والمفاجئة، مما يعد معوقا لنشاط الاستثماري.³

¹ آمال كامل عبد الله، مرجع سابق، ص32

² آمال كامل عبد الله، مرجع سابق، ص 32

³ أشرف محمد داوية، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصر، مجلة مصر المعاصرة، مجلد 100 عدد 493، 2009 ص 154.

وقد لا يشكل هذا عائقاً في بعض الدول التي لها عدد معتبر من البنوك الإسلامية مما يسمح بالتعاون بينهما من خلال وضع بعض الآليات كإنشاء صناديق إقراض فيما بين المصارف الإسلامية تكون مهمتها فتح تسهيلات ائتمانية متبادلة وفق لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو لاتفاق جماعي بين المصارف الإسلامية مجتمعة من جهة وبين البنك المركزي الذي يتم بمقتضاه استعمال جزء من مبلغ الاحتياطي القانوني الإلزامي.¹

2-2 آليات تمويل البنك المركزي الائتماني العماني للمصارف الإسلامية:

واجه جانباً من الفقه إشكالية تفادي البنوك الإسلامية الفوائد حال الاقتراض من البنك المركزي بعدة مقترحات منها ما يلي:²

- تمويل البنك المركزي للمصرف الإسلامي بودائع مالية بناء على عقد مضاربة يحصل بمقتضاه البنك المركزي على معدل لربح يوازي معدل الفائدة المتوقعة من تلك الودائع.
 - تمويل البنك المركزي للمصرف الإسلامي من خلال عقد مشاركة حيث يسترد البنك المركزي قيمة التمويل من خلال عائد المشروع الذي يساهم مع المصرف الإسلامي.
 - تقديم التمويل للمصرف الإسلامي عند حاجته لسيولة قرضاً حسناً بدون فائدة مقابل أن يقرض ذلك البنك الإسلامي ذات القرض بنفس القيمة والمدة لاحقاً للبنك المركزي.
 - إيداع نسبة محدودة من أرصدة حسابات الاستثمار الخاصة بالمصارف الإسلامية بخلاف الاحتياطي القانوني الملزم، لدى البنك المركزي في حساب مستقل بدون فائدة للاستفادة منه عند الحاجة.
- وقد تضمن الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية عدداً من الآليات التمويلية في حالة احتياج للسيولة المالية، ففي الفصل التاسع الخاص بمخاطر السيولة في مادته الثانية قنن بعض العقود التي تسمح بحصول بعض المصارف الإسلامية على التمويل القصير الأجل من مصارف أخرى لم يتم استثناء البنك المركزي من بينها شريطة موافقة لجان الرقابة الشرعية قبل المضي في التعامل على هذه العقود (عقود المضاربة أو المشاركة فيما بين المصارف، توظيف الوكالة بين المصارف).

¹ طعمة الشمري: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، مجلة الشريعة للدراسات الإسلامية، الكويت، مجلد 11، العدد 28، 1996، ص124.

² كمال توفيق حطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد 268، 2003، ص14.

أما فيما يخص توظيف الوكالة من طرف المصرف الإسلامي للحصول على سيولة مالية فهنا المشرع العماني حرص على توجيه المصارف الراغبة في الإستثمار بهذه الآلية إلى توحيد صيغ العقود المستخدمة كإطار قانوني لهذا النوع من التمويل وفقا لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف الإسلامية¹.

تخضع المؤسسات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية لمتابعة التوافق معاملاتها مع الشريعة الإسلامية إلى جانب رقابة البنك المركزي.

1- ملائمة رقابة البنك المركزي لطبيعة المصارف الإسلامية.

تستهدف الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على القطاع المصرفي في أي دولة حماية أموال كل من مودعين ومساهمين وكذا السيطرة على المعروض النقدي، وبالنظر لطبيعة المصارف الإسلامية اتجهت بعض الآراء على عدم ملائمة فرض رقابة البنك المركزي فيما ذهب الرأي الآخر إلى تأييد هذه الرقابة، وفيما يلي نتعرف على كلا الرأيين.

2-1 عدم ملائمة رقابة البنك المركزي للمصارف الإسلامية:

إذا كان يهدف البنك المركزي من خلال آلية سعر الفائدة من أجل حماية أموال المودعين بينما نظام عمل رقابة البنوك الإسلامية فهو لا يضمن للمودع أصل وديعته ولا يضمن له الربح فهو شريك في الربح والخسارة معا، وأصحاب هذا الرأي اقترحوا حلول بديلة لغرض الرقابة على البنوك الإسلامية كإسناد تلك الرقابة للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ومنهم من اقترح اسنادها للبنك الإسلامي للتنمية بجدة باعتبارها مؤسسة حكومية دولية وفي الوقائع ان هذه الاقتراحات لا يمكن تطبيقها نظرا لان هذه المؤسسات البديلة للبنك المركزي لا تتمتع بأي سلطة تضمن خضوع المصاريف الإسلامية لتعليماته.

3-1 وجوب خضوع المصاريف الإسلامية لرقابة البنك المركزي:

اتجه الرأي الغالب في الفقه إلى اخضاع المصاريف الإسلامية لنفس قواعد التنظيم والرقابة التي يمارسها البنك المركزي وذلك لعدة أسباب.

¹ أمال كامل عبد الله، مرجع سابق، ص 36.

أ - عدم إمكانية انفراد البنك الإسلامي بسياسات خاصة به قد تتعارض مع السياسة العامة لدولة في المجال الاقتصادي¹

ب - عدم تعامل البنوك الإسلامية بنظام الفوائد ليس مبرر إذ أن هناك آليات رقابية آخري تتوافق مع خصائص المصاريف الإسلامية²

ج- إمكانية الاستفادة من خبرة المؤسسات الدولية عن طريق اعتماد تشريعية وقواعد داخلية تعكس جهود تلك المؤسسات.

وكان موقف المشرع العماني بفرض رقابة البنك المركزي على كافة المصاريف من خلال المرسوم السلطات رقم 114 / 2000 تم فيه تحديد المهام الاساسية للبنك المركزي العماني كما أصدر في عام 2012 لائحة التنظيم على المصرف الإسلامي تحت مسمى " الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية "

2- آليات رقابة البنك المركزي العماني للمصارف الإسلامية:³

- يتطلب القانون المصرفي العماني للحصول على ترخيص من البنك المركزي لممارسة اي نشاط مصرفي:
 - حد أدنى من إرسال رأس المال يختلف حسب نوع المؤسسات طالبة الترخيص، إذ يتراوح ما بين 100 مليون ريان عماني للمصرف الإسلامي، و 10 ملايين ريال لفرع المعاملات الإسلامية.
 - تطلب شكل الشركة المساحة في المؤسسة الراغبة في ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية.
 - دراسة جدوى للمصرف الإسلامي، جهاز للرقابة الشرعية، نظام تقني يدعم هذه المعاملات.
- قيد النظام المصرفي العماني حدود الاستدانة للمصرف الإسلامي بحدود القيمة الصافية المحددة لرأس المال الخاص بالمصرف.
- تلتزم المصارف الإسلامية في عمان بوديعة إجبارية لدى البنك المركزي تتراوح بين 10 ألف و 500 ألف ريال عماني محسوبة على أساس نسبة من الموارد المصرفية للمؤسسة مع إعفاء فروع معاملات الإسلامية للبنوك التقليدية.

¹ جمال الدين عطية - البنوك الإسلامية - التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية لي الدراسات والنشر، للقاهرة 1993 ص - 61

² عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية لنظرية بين الفقه والقانون والتطبيق المركزي بيروت 2000 ص 89

³ أمال كامل عبد الله مرجع سابق ص 40-41

- يجوز للبنك أن يطلب من المصارف الإسلامية الاحتفاظ باحتياط نقدي لديه على سبيل وديعة، محسوبا وفقا لنسبة مؤوية معينة من القيمة اليومية للودائع وحسابات الاستثمار لدى البنك.
 - يجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول المالية السائلة للوفاء بالتزاماتها.
 - يفرض البنك المركزي للرقابة على المصارف الإسلامية من حيث الحدود القصوى لقيمة العمليات المتعلقة بنشاط معين (تغطية الاكتتاب في الاصدارات).
 - إلزام فروع المصارف الإسلامية خارج عمان بتقديم تقارير سنوية عن نشاطها وعند انشاء المصرف لا تقل نسبة العمانيين من حلة الأسهم عن % 60 عند الاكتتاب وان لا يقل عددهم عن ثلثين في مجلس الإدارة.
 - إلزام المصارف الإسلامية بالإفصاح عن تفاصيل مواردها وواجه استغلالها.
 - لجنة عليا للرقابة الشرعية داخل البنك المركزي لتوحيد الرأي في حالة تضارب محتمل في الآراء بين لجان الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية.
- استفادت سلطنة عمان من تجارب دول الجوار في محاولة صياغة الإطار القانوني للعلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي بشكل يضمن مساندة هذه الأخيرة عن طريق تمويل الذي يلائم طبيعة البنوك الإسلامية مع ترك الحرية للبنوك الإسلامية حرة للتعاون فيما بينها لتفادي ضغوط السيولة مع الالتزام بالقواعد الرقابية التي تجمعها المخاطر، السوق.

خلاصة الفصل:

خلص من خلال هذا الفصل لعدة تجارب دولية رائدة منها دول اسلامية كالتجربة الماليزية التي حققت قفزة هائلة من بلد فقير الى مصاف الدول المتقدمة، كما ساهم التمويل الاسلامي في ماليزيا والذي لقي دعما حكوميا منذ البداية من خلال وضع الاطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعلى أبرزها في سنة 2013 على تحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين مجتمع متوازن وتداول الثروة والتوزيع العادل للدخل واستقرار النظام المالي.

اما التجربة السعودية ممثلة في تجربة بنك الاهلي التجاري والتي تعتبر ايضا رائدة في التحول التدريجي بدءا بفتح شبائيك اسلامية الى التحول الكلي نحو المصرفية الاسلامية لتوفره على المتطلبات الضرورية كالقانونية والادارية والمحاسبية والشرعية من جهة، واستعداد السلطة الادارية للبنك والسلطات النقدية للدولة على التخلي عن النظام الربوي من جهة ثانية.

كما تطرقنا الى التجربة العمانية التي تعتبر حديثة (2012) ورائدة في مجال المرافقة من طرف البنك المركزي من خلال وضع الإطار التنظيمي والرقابي يراعي خصوصيات الصيرفة الاسلامية ويعطي دفعا قويا للنظام المصرفي وذلك بوضع آليات التعاون وادوات الرقابة التي يمارسها البنك المركزي.

من خلال هذه التجارب الناجحة، نخلص الى ان النظام المصرفي الاسلامي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون اغفال الرغبة في تحقيق الربح.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

عرفت الصيرفة الإسلامية انتشارا واسعا في كل انحاء العالم من خلال تجارب رائدة اثبتت جدارتها وصمدت اثناء الازمات (2008) عكس نظام المصرفي الربوي، الا ان الجزائر رغم انها كانت السباقة في فتح المجال امام الاستثمار الأجنبي في المجال المصرفي الذي كرسه قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990، واعتمد بنكين إسلاميين الأول هو بنك البركة الجزائري 1990 والثاني بنك السلام 2008، في ظل غياب المرافقة والدعم التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية الى غاية 2020 (بعد ثلاث عقود) تم إقرار قانون الصيرفة الإسلامية، وتعتبر تجربتنا متواضعة مقارنة بتجارب الدول الأخرى ولا تزال في بدايتها.

لقد ارتأينا في هذا الفصل تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: تجربة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: اعتماد الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية

المبحث الأول: تجربة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي عندما سمحت السلطات النقدية لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية في إطار سعيها لإصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وفي هذا أصدرت الجزائر قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14/04/1990 والذي يعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائري.

فالصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت مقتصرة على خدمات بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والاجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم اعتماد بنك جديد في هذا المجال وهو بنك السلام والذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية.

رغم أن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر تجربة قصيرة التي تعترضها معوقات أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (عدم مراعاة خصوصيتها) إلا أنها حققت نتائج مرضية.

غياب اللوائح والتنظيمات دامت قرابة ثلاثة عقود، وفي ظل شح الموارد المالية وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ووجود كتلة نقدية هائلة خارج القنوات المصرفية أدى إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية من أجل تشجيع البنوك التجارية العمومية على فتح شبابيك إسلامية.

المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري

1- تعريف وأهداف بنك البركة الجزائري:

يتبع بنك البركة الجزائري الى مجموعة "دلة البركة القابضة الدولية" التي تأسست في سنة 1982م، وهي تعتبر من مجموعات البنوك العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وهي مجموعة سعودية تتخذ من مملكة البحرين مقر لها، وتتميز هذه المجموعة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ولها عدد كبير من الفروع على المستوى العالمي، ويهدف الى تنمية المجتمع المسلم وخلق توليفة عملية بين متطلبات العمل البنكي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية.

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 1990/05/20، كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14.

البنك يقوم بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية وكان رأس ماله عند التأسيس 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتم رفع رأس المال البنك الى 10 مليار دينار امثالا لأوامر مجلس النقد والقرض برفع رأس المال البنوك التجارية قبل بداية 2010 لتصبح مساهمة شركة "دلة البركة القابضة الدولية" ب 2 مليار دينار أي نسبة 56 % وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ب 4.8 مليار دينار أي بنسبة 44%.

يهدف البنك الى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات في جميع انحاء العالم من خلال ممارستها على الأسس الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية السماح لكافة المعاملات وتطبيق المعايير المهنية بما يمكنه من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائه في النجاح من عملاء وموظفي ومساهمين.

2- المنتجات والخدمات المالية:

1-2 مجموع منتجات الخصوم:

- الحسابات الجارية.

- حسابات الشيكات.
- حسابات العملة الصعبة للأشخاص الطبيعية.
- حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنوية.
- بطاقة السحب / الدفع (كلاسيكية وذهبية)
- حساب الادخار
- حساب ودائع المساهمة
- سند مساهمة (سند صندوق)

2-2 مجموع منتجات الأصول:

2-2-1 تمويل الاستغلال:

- تمويل الموارد الأولية والمنتجات نصف المصنعة.
- تمويل السلع لإعادة بيعها على حالها.
- تمويل الديون الناشئة.
- تمويل صفقة عمومية مرهونة.
- تمويل ما قبل التصدير.

2-2-2 تمويل الاستثمار

- التمويل المعتاد للاستثمار (المرابحة، الاستصناع، المشاركة)
- التمويل بالاعتماد الاجاري.

2-2-3 الالتزام بالتوقيع

- الاعتماد المستندي
- كفالة مناقصة
- كفالة حسن التنفيذ
- كفالة تسديد تسبقة

2-2-4 التمويل العقاري:

- تمويل سكن جديد
- تمويل سكن مستخدم
- تمويل البناء الذاتي
- تمويل توسيع مسكن
- تمويل تهيئة مسكن
- تمويل لشراء قطعة أرض لغرض البناء.

2-2-5 تمويل السيارات:

- تمويل سيارات سياحية
- تمويل سيارات نفعية

2-2-6 تمويل القرص المصغر

- التمويل بالمشاركة
- التمويل بالقرض الحسن

3- تطور المؤشرات المالية في بنك البركة الجزائري

3-1 تطور حجم الأصول:

جدول رقم 09: تطور حجم الأصول لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات

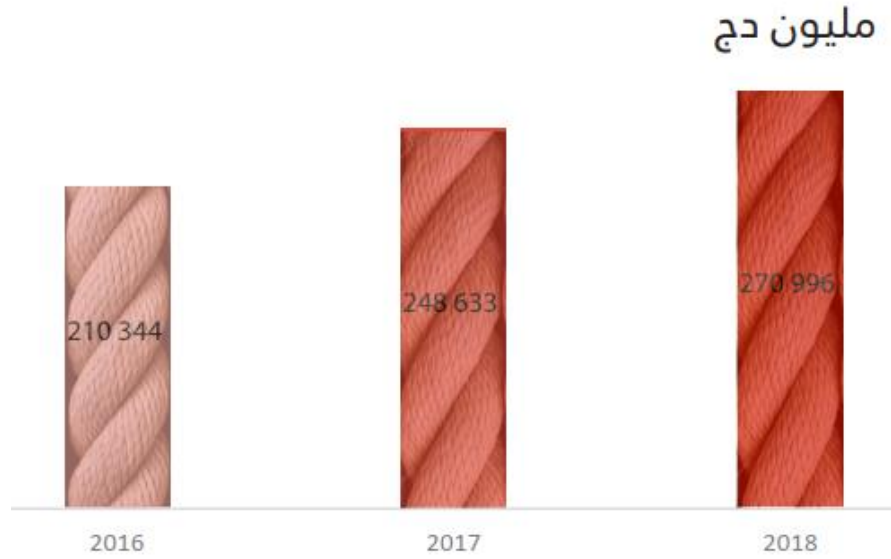
(الوحدة: مليون دج)

2018	2017	2016	البيان
270996	248633	210344	مجموع الأصول

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترنت

تقدر حجم الأصول عند نهاية 2018 ب 270996 مليون دج بزيادة قدرها 22363 مليون دج أي بنسبة % 8.99 مقارنة بالسنة المالية 2017 و % 28.83 مقارنة بالسنة المالية 2016.

الشكل رقم 06: تطور حجم الأصول لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 09.

2-3 تطور حجم الودائع

جدول رقم 10: تطور حجم الودائع لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات

(الوحدة: مليون دج)

البيان	2016	2017	2018
مجموع الودائع	170137	207944	223995

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترنت

بلغ حجم الودائع ممثلة في حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 223995 مليون دج في نهاية سنة 2018 أي بزيادة قدرها 16 مليار دج %7.69 مقارنة بالسنة المالية 2017 و %31.59 مقارنة بالسنة المالية 2016.

الشكل رقم 07: تطور حجم الودائع لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 10.

3-3 تطور حجم التمويلات:

جدول رقم 11: تطور حجم التمويلات لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات
(الوحدة: مليون دج)

البيان	2016	2017	2018
تمويلات	110711	139677	156460

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترنت

ارتفعت التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 16783 مليون دج أي بنسبة %12.02 مقارنة بالسنة المالية 2017 وزيادة بنسبة %41.32 مقارنة بالسنة المالية 2016.

الشكل رقم 08: تطور حجم التمويلات لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات



من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 11.

3-4 تطور مؤشرات الربحية:

الجدول رقم 12: تطور مؤشر هامش الربح البنك البركة الجزائري (2011-2018)

مؤشر هامش الربح pm: يحسب بالعلامة التالية (الدخل الصافي/ اجمالي الإيرادات)

(الوحدة الدينار الجزائري)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك البركة الجزائري	39.09	40.96	41.53	44.03	39.33	35.93	29.85	33.17

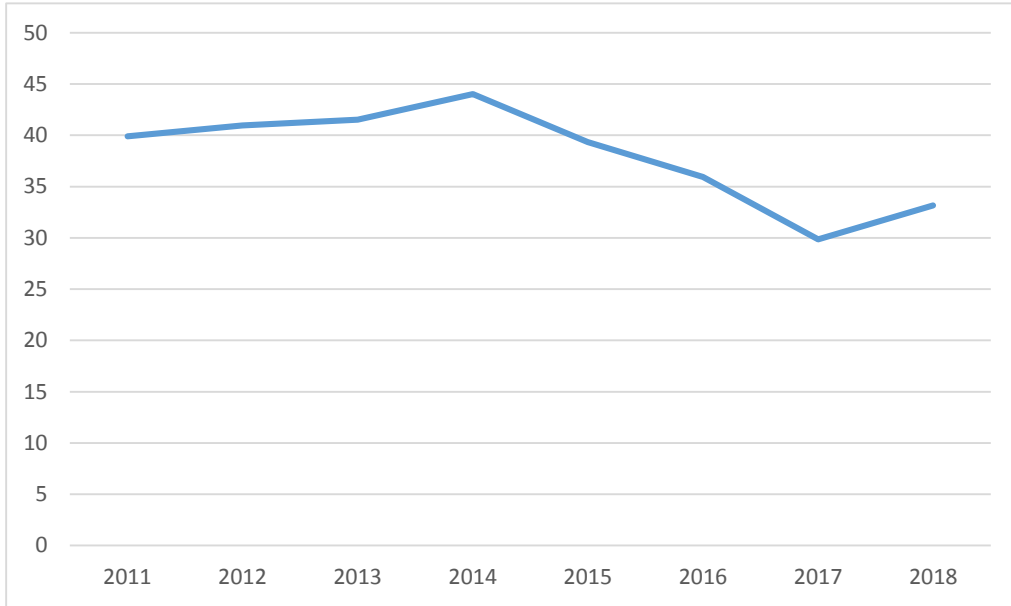
المصدر: من اعداد الطالب باستخدام القوائم المالية لبنك البركة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 ان بنك البركة قد حقق معدلات هامش الأرباح متذبذبة حيث بلغت سنة

2011 حوالي (39.09%) وقد واصلت في الارتفاع في السنوات الموالية لتبلغ أعلاها سنة 2014 وعلى الرغم

انخفاضها في 2015 الى انها تبقى مرتفعة مقارنة بنسبة الأساس

الشكل رقم 09: تطور هامش الربح لبنك البركة الجزائري (2011-2018)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 12.

المطلب الثاني: تجربة بنك السلام

1- تعريف وأهداف مصرف السلام:

مصرف السلام هو احدى الوحدات المصرفية التابعة لمصرف السلام البحريني الذي ينتشر في ثلاث دول هي: البحرين السودان الامارات، وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ويقدر رأس مال مصرف السلام ب: 7.2 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار) عند افتتاحه سنة 2008 ليصبح أكبر مصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال افريقيا وتم رفع رأس ماله سنة 2009 الى 10 مليار دينار جزائري.

يهدف البنك خلال مزاوله نشاطه الى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وعصرية تتبع من المبادئ والقيم الاصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

2- منتجات والخدمات المالية لبنك السلام:

1-2 للأفراد:

- حساب السلام للإيداعات النقدية.
- السلام سمارت بنكنغ للكشف عن الأرصدة عبر الهاتف الذكي.
- بطاقات الدفع والتوفير.
- دفاتر الاستثمار.
- حسابات الاستثمار.
- سندات الاستثمار.
- الخزانات الحديدية امان.
- تمويل الامتلاك او تهيئة او لبناء منزل.
- تمويل لاستجار منزل.

2-3 للشركات:

- الحساب الجاري
- الحساب الاستثماري
- السلام سمارت بنكنغ للكشف عن الأرصدة عبر الهاتف الذكي
- جهاز الدفع الالكتروني TPE
- تمويل ايجاري
- تمويلات في إطار التجارة الخارجية
- الخزانات الحديدية
- تمويلات (اشغال هندسية، معدات مهنية، العقارات، معدات النقل، دورة الاستغلال)

3- تطور المؤشرات المالية لبنك السلام:

1-3 تطور حجم الأصول:

جدول رقم 13: تطور حجم الأصول لبنك السلام خلال ثلاث سنوات

(وحدة مليون دينار)

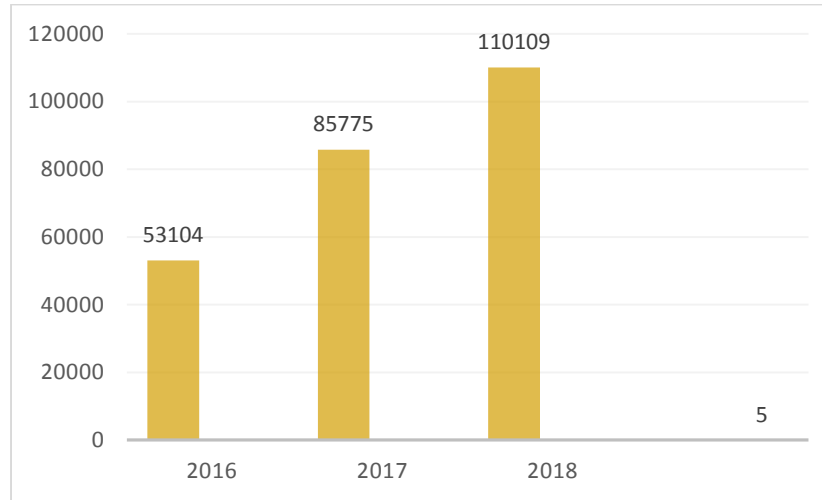
البيان	2016	2017	2018
الأصول	53104	85775	110109

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترنت

تقدر حجم الأصول عند نهاية 2018 ب 110109 مليون دينار جزائري بزيادة قدرها 24334 أي بنسبة

28.36 % مقارنة بالسنة المالية 2017 وبزيادة 107% مقارنة بالسنة المالية 2016.

شكل رقم 10: تطور حجم الأصول لبنك السلام خلال ثلاث سنوات



المصدر: من اعداد الطالب باستخدام الجدول رقم 13.

2-3 تطور حجم الودائع:

جدول رقم 14: تطور حجم الودائع لبنك السلام خلال ثلاث سنوات

(وحدة مليون دينار)

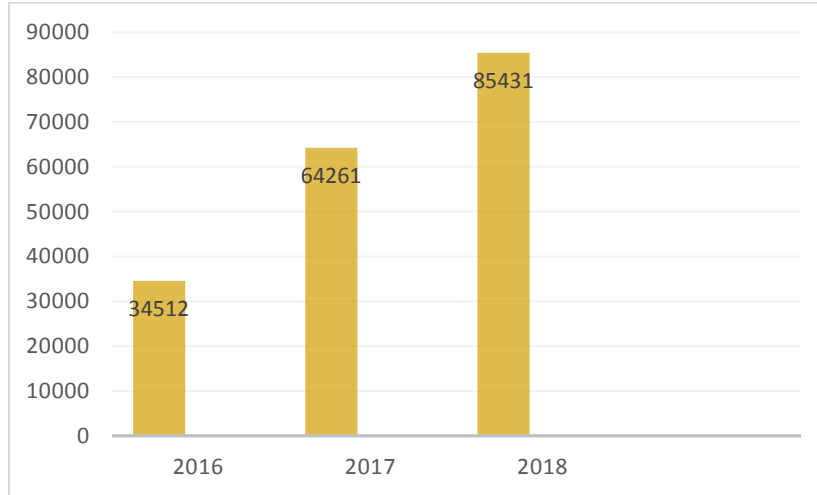
البيان	2016	2017	2018
الودائع	34512	64261	85431

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترنت

بلغ حجم الودائع نهاية 2018 مبلغ قدره 85431 مليون دج مقارنة بسنة 2017 (64261 مليون دج) أي

بنسبة زيادة تقدر ب: 39.94% وبنسبة 147% مقارنة بسنة 2016

الشكل رقم 11: تطور حجم الودائع لبنك السلام خلال ثلاث سنوات



المصدر: من اعداد الطالب باستخدام الجدول رقم 14.

3-3 تطور حجم التمويلات:

جدول رقم 15: تطور حجم التمويلات لبنك السلام خلال ثلاث سنوات

(وحدة مليون دينار)

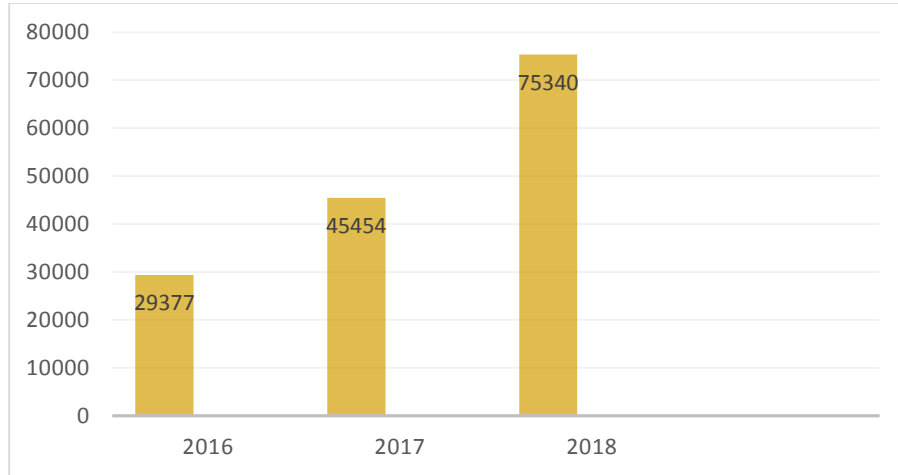
البيان	2016	2017	2018
التمويلات	29377	45454	75340

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترانت

ارتفع حجم التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2018 بنسبة قدرها 65.75% مقارنة بالسنة المالية 2017

وبنسبة 156% مقارنة بالسنة المالية 2016

الشكل رقم 12: تطور حجم التمويلات لبنك السلام خلال ثلاث سنوات



المصدر: من اعداد الطالب باستخدام الجدول رقم 15.

4-3 تطور المؤشرات الربحية:

الجدول رقم 16: تطور مؤشر هامش الربح لبنك السلام (2011-2018)

مؤشر هامش الربح PM : يحسب بالعلامة التالية (الدخل الصافي / اجمالي الإيرادات)

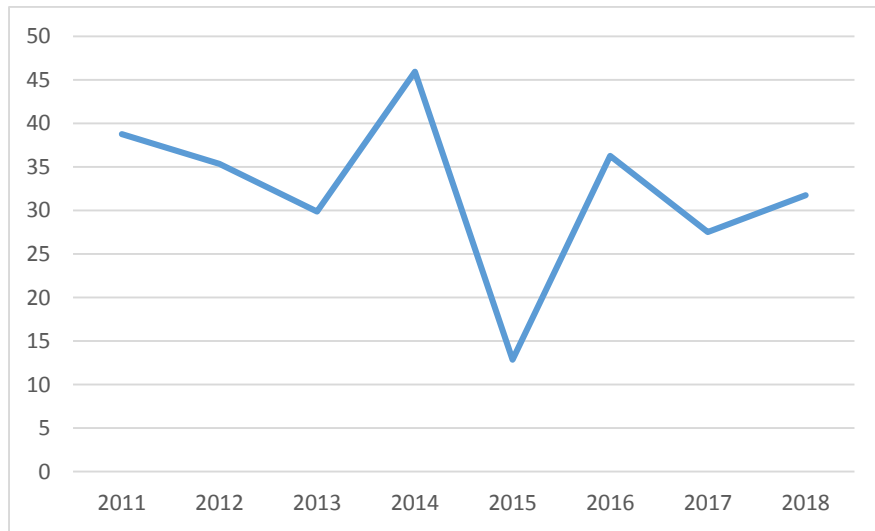
(الوحدة الدينار الجزائري)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك البركة الجزائري	38.77	35.33	29.88	45.92	12.86	36.25	27.51	31.73

المصدر: اعتماد على القوائم المالية للبنك في الموقع الرسمي على الأنترنت

نلاحظ ان مؤشر هامش الربح لبنك السلام في سنة الأساس يقدر ب: 38.77% ثم تراجع خلال السنتين الموالتين مقارنة بسنة 2011 ليعود للارتفاع مجدد سنة 2014 الا انها عاودت في الانخفاض سنة 2015 اين بلغت أدنى مستوياتها على مدى السنوات محل الدراسة ولكن في سنة 2016 عاودت الارتفاع مجددا بحيث بلغت 36.25% وتذبذبت بعد ذلك في السنتين الموالتين 2017-2018.

الشكل رقم 13: تطور هامش الربح لبنك السلام (2011-2018)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 16.

المبحث الثاني: اعتماد الشبايبك الإسلامية في البنوك التجارية

لقد عرفت ظاهرة فتح النوافذ او الشبايبك الإسلامية في البنوك الإسلامية خلال نهاية القرن الماضي انتشارا واسعا، خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققته المصارف الإسلامية في مختلف ارجاء العالم، ولهذا اصبح من الضروري على النظام المصرفي الجزائري تشجيع البنوك التجارية التقليدية على فتح شبايبك المعاملات الإسلامية من اجل المساهمة في تعبئة اكثر للمدخرات المالية وفتح المجال امام الافراد للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية وكان مطلب تعميم هذه الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية احد اهم مطالب الجزائريين وخبراء الاقتصاد على مدار السنوات الأخيرة بعد ان كانت حكرا على البنوك الخاصة، رغم ان البنوك العمومية تستحوذ على اغلب الحصص السوقية أي اكثر 87% مقارنة بالصيرفة الإسلامية التي لم تعرف الانتشار الواسع ولم تتعدى حصتها السوقية اكثر من 2%.

ولطالما طرحت الصيرفة الإسلامية كحل من خبراء الاقتصاد لمواجهة معضلات الاقتصاد الجزائري بسبب تراجع عائدات البلاد المستمر منذ 2014 تاريخ بداية نهاية انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع احتياط البلاد من 200 مليار دولار عام 2014 الى نحو اقل من 60 مليار دولار حاليا.

المطلب الأول: تنظيم عمل البنوك الإسلامية والشبايبك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

بعد انتظار دام لعقود، أصبحت خدمات الصيرفة الإسلامية أخيرا متاحة امام الجزائريين على مستوى البنوك الحكومية بعد ان كانت حكرا على البنوك الخاصة وحسب السلطات العمومية فان الصيرفة الإسلامية سيتم تعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة بإطار مبادئ الشريعة الإسلامية، وترجم ذلك لأول مرة خلال هذه السنة 2020 بإصدار نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر " النظام رقم 02/20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك المؤسسات المالية"، حيث يحوي هذا النظام على 24 مادة تطرق فيها الى المنتجات المصرفية الإسلامية وكذا المتطلبات التنظيمية لفتح الشبايبك الإسلامية كما عرف الصيرفة الإسلامية على انها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد.

1-منتجات الصيرفة الإسلامية المعتمدة:

أشار النظام 20 / 02 في المادة 04 الى منتجات الصيرفة الإسلامية وهي ثمانية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

من المادة 05 الى المادة 12 عرف هذه المنتجات المعتمدة في المادة 04 كمايلي:

المرابحة: هي عقد يقوم بموجبه البنك او المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة سواء كانت منقولة او غير منقولة يملكها البنك او المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المشاركة: هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة او في مشروع او في عمليات تجارية من أجل تحقيق الربح.

المضاربة: هو عقد يقدم بموجبه البنك او مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق الأرباح.

الإجارة: هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك او المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الايجار، سلع منقولة او غير منقولة، يملكها البنك او المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد.

السلم: هو عقد يقوم من خلاله البنك او المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له اجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي.

الاستصناع: هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك او المؤسسة المالية بتسليم سلعة الى زبونه صاحب الامر، او بالشراء لدى مصنع سلع ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين.

حسابات الودائع: هي حسابات تحتوي على أموال يتم ايداعها في بنك من طرف افراد او كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال او ما يعادلها الى المودع او الى شخص اخر معين عند الطلب او حسب شروط متفق عليها مسبقا.

الودائع في حسابات الاستثمار: هي توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق الأرباح.

2- المتطلبات التنظيمية:

في المادة 03 أشار المشرع ان البنوك التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية ان تحوز نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وتخضع الى ترخيص مسبقا (المادة 13)، وقبل ان تقدم على طلب ترخيص لدى بنك الجزائر لابد للبنك التجاري ان يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (المادة 14).

لكي يتمكن البنك من ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين عليه انشاء هيئة الرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم في الجمعية العامة يتولون مهام مراقبة نشاطات البنك ومدى مطابقة منتجاتها للشريعة الإسلامية (المادة 15).

المادة 16 اشارت الى الوثائق المطلوبة في ملف لطلب ترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية

وهي:

- ✓ شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء.
- ✓ بطاقة وصفية للمنتج.
- ✓ رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك.
- ✓ الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية "شباك الصيرفة الإسلامية"

في المادة 17 أشار المشرع الى مفهوم "شباك الصيرفة الإسلامية" على انه هيكل ضمن البنك مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية يجب ان يتمتع بالاستقلالية المالية ونظام محاسبي منفصل عن باقي الهياكل الأخرى.

كما يجب على شبك الصيرفة الإسلامية إعلام زبائنه بجدول التسعيرات، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

المطلب الثاني: تجربة البنك الوطني الجزائري في فتح الشبايك الإسلامية.

1- تعريف البنك الوطني الجزائري BNA:

اول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

في سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص " بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والاساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

2- منتجات الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري:

- حساب الاستثمار الإسلامي: هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال اوكلها الافراد او المؤسسات الى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، هذا الحساب يفتح للأشخاص (الافراد) من جنسية جزائرية مقيمين وغير مقيمين، يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر في نهاية السنة المالية.
- المرابحة لاقتناء سيارة: تسمح باقتناء السيارة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، فيقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم إعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق بين الطرفين.
- المرابحة العقارية: يقوم البنك بشراء العاقر وإعادة بيعه بهامش فائدة معروف ومتفق عليه.
- المرابحة لاقتناء تجهيزات: يقوم البنك بشراء سلعة من الممون المحلي وإعادة بيعها بهامش ربح متفق عليه مسبقا.

■ تمويل الاجارة: يتمثل في عقد ايجار لأملك منقولة لفائدة المستأجر (اجارة منتهية بالتمليك) تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، حيث يقوم البنك باقتائها لدى الممولين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون، في نهاية هذا العقد يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات.

المطلب الثالث: تطوير عمل الشبايبك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية:

لتطوير عمل الشبايبك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، يجب على السلطات النقدية الجزائرية اتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل هذه الشبايبك حتى تسهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف الى ربح فقط الى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية.

ونظرا للأهمية الكبيرة لهذه الشبايبك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعبئة الموارد المالية الضخمة التي توجد خارج النظام المصرفي لاعتبارات دينية (الربا) من جهة، وضعف أداء النظام المصرفي التقليدي من جهة أخرى، ومن أجل تهيئة مناخ ملائم لعمل هذه النوافذ لابد من توفر عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تقنين العمل المصرفي:** بالرغم من صدور القانون الخاص بالصيرفة الإسلامية خلال هذه السنة الا انه لايزال يحتاج قوانين وتشريعات محددة تخص اعمال البنوك الإسلامية ليجب عن إشكالات الرقابة واشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.
- **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** ان الاختلاف والتميز في طبيعة عمل الشبايبك الإسلامية يفرض على البنك المركزي ان يتعامل وفق خصوصية هذه الشبايبك وذلك بإيجاد ادوات واساليب تتلاءم وطبيعة عملها، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي قانوني على الودائع بالبنوك التجارية بهدف التحكم في المعروض النقدي وحماية أموال المودعين، بينما حسابات او ودائع الاستثمار في الشبايبك الإسلامية فإخضاعها بنفس النسبة المطبقة على البنوك التقليدية يشكل لها عائق في تحقيق عوائد تتناسب مع مجموع الودائع المستثمرة.

- تأهيل وتثقيف الشرعي للعاملين بالشبابيك الإسلامية:

يجب تهيئة الاطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل في الشبابيك الإسلامية ويتم ذلك من خلال:

- ✓ انشاء مركز تكويني متخصص في الصيرفة الإسلامية وتخريج الاطارات المؤهلة لهذا الغرض.
- ✓ قيام البنوك التجارية بإنشاء قسم خاص الى جانب هذه الشبابيك تكون مهمته تطوير المنتجات الإسلامية من خلال الابتكار والاستفادة من الهندسة المالية، كما يمكنه ان يستفيد من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال.
- اعتماد نظام محاسبي فعال واحترام معايير المحاسبية المطبقة عالميا والمتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية مثل قواعد الحيطة والحذر.

خلاصة الفصل:

ان تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب تهيئة محيط ملائم لعملها، الذي اضحى ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خاصة مع اصرار السلطات النقدية على اعتماد وتشجيع هذه الشبايبك في البنوك التجارية وفتح المجال البنكي للاستثمار الأجنبي، باعتماد فروع جديدة للمصارف الإسلامية تعمل على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة ان الجزائر في مرحلة حساسة في ظل شح الموارد المالية والتبعية للمحروقات التي تشهد تدني للأسعار، ذلك ان تمويل الإسلامي يلبي حاجيات اغلبية المجتمع الجزائري ويعتبر اكثر كفاءة واستقرار شريطة توفر الإرادة السياسية والاعداد المناسب وفق استراتيجية واضحة، كما نتمنى ان لا يكون اللجوء الى هذا البديل (الصيرفة الإسلامية) كحل ضرفي وليس قناعات وفق رؤية واضحة وتحويل تدريجي وكلي الى الصيرفة الإسلامية.

الختامة

إن تطور الصيرفة الإسلامية بشكل عام و الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية بشكل خاص يتطلب تهيئة المناخ الملائم لعملها و الذي أصبح ضرورة حتمية، خاصة مع تزايد البنوك الإسلامية مستقبلا، و ذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات خاصة و أن الجزائر تشهد شح الموارد المالية في ظل إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014 الذي انعكس سلبا على احتياطي الصرف من العملة الصعبة، فدعم و مرافقة نظام الصيرفة الإسلامية من خلال اعتماد بنوك إسلامية جديدة و فتح شبابيك التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية يدفع بتعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لأنه يعتبر نظاما أكثر كفاءة و استقرارا و يلبي احتياجات قطاع عريض من المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل مع البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا و عطاءا.

بإمكان نظام الصيرفة الإسلامية المعتمد من طرف بنك الجزائر من خلال سن قانون خاص به يمكن أن يحقق وثبة اقتصادية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات شرط توفير الإرادة السياسية و الاعداد المناسب من خلال وضع خطط و برامج من طرف الخبراء و الممارسين في قطاع الصيرفة لتكريس هذا النظام الذي يعتبر بديل إستراتيجي للنظام الربوي.

و لانجاح تجربة الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبابيك المعاملات الإسلامية في الجزائر يجب الاستفادة من التجارب الرائدة في بعض الدول العربية و الإسلامية التي نجحت في ترسيخ النظام المصرفي الإسلامي بالتحويل التدريجي و على مراحل.

انطلاقا من دراستنا لموضوع فتح الشبابيك الإسلامية و الاطلاع على التجارب الرائدة لبعض الدول و حرصا منا على انجاح هذه التجربة نتقدم بمجموعة من الاقتراحات التي تساهم و تساعد السلطات النقدية على تجسيد البديل المصرفي على ارض الواقع نذكر منها:

- لابد من إقامة و إنشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات و البحوث التطبيقية التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية.
- لابد من توفير الاطار التنظيمي و الرقابي خاص بالصيرفة الإسلامية، خاصة فيما يخص العلاقة التي تربط المصارف الإسلامية بالبنك المركزي يراعي خصوصية و طبيعة هذا النظام بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- لابد من توفير الإرادة السياسية لدعم و مرافقة ترسيخ النظام المصرفي الاسلامي و أن يصبح بديل استراتيجي و ليس حلا ظرفيا أملته تدني بعض المؤشرات الاقتصادية.
- الحرص على الاستقلال التام لهذه الشبايبك عن المصرف الرئيسي إداريا و محاسبيا و ماليا، لاسيما في مصادر الأموال و استخدامها، كما يجب التأكيد على ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية دائمة و مستمرة و ليست مجرد افتاء عند الطلب.
- استثمار في المورد البشري من خلال التكوين المستمر في مجال الصيرفة الاسلامية و توجيهه فقط العاملين الى هذه الشبايبك الذين لهم قناعة بالصيرفة الاسلامية كبديل عن النظام التقليدي القائم على الفائدة الربوية.
- إقامة مؤتمرات و ندوات سنوية تضم الخبراء في الصيرفة الاسلامية و الممارسين لدراسة و تقديم حلول للمشكلات المطروحة على مستوى المصارف و الشبايبك الاسلامية و فتح المجال لخبراء الصناعة المالية الاسلامية لابتكار و تطوير المنتجات.
- انشاء مدرسة عليا للصيرفة الاسلامية لتكوين الاطارات أو على الأقل إدراج تخصص الصيرفة الاسلامية في المدرسة الحالية و المتواجدة في الجزائر العاصمة التابعة لبنك الجزائر.
- توعية الجمهور بالمعاملات المصرفية الاسلامية هي مسؤولية تقع على عاتق البنوك و الجهات الشرعية و لما لا تكون إدارة مركزية لتسويق المنتجات الصيرفة الاسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

كتب:

- ابن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي الاستثمار في البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 الاردن 2012.
- تامر منظر قنطاجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار النشر والعلوم، 2010
- جمال الدين عطية - البنوك الإسلامية - التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية لى الدراسات والنشر، للقاهرة 1993.
- جمال العمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ الجزائر 1996.
- خالد امين عبد الله، حسين سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الاسلامية، دار وائل للنشر ط1، عمان 2008
- داتو حنيفة أحمد، تنظيم إدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بمليزيا، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، ط2 جدة، 2002.
- سليمان ناصر، تطور صياغة تمويل اجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعيه الثراء، ط1 غرداية، 2002 ص 131
- طاهر فاضل البياني، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.
- عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية لنظرية بين الفقه والقانون والتطبيق المركزي بيروت 2000.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستثمارية في البنوك الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، السعودية، 2004.
- عبد الرزاق رحيم جدي الهيني، تجربة النظام المصرفي الإسلامي باكستان، دار أسامة للنشر، الأردن 1998
- فهد الشريف، الفرع الاسلامي تابعه للمصاريف الربوية، دار في ضوء الاقتصاد والإسلام، طبعه تمهيد.
- فهد بن صالح، تبادل المال بين المصارف الاسلامية والمصارف اخرى فهمي يا اقتصاديه تطبيقية، دار كوثر اشبيليا ط1 2011.
- محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن 2007.

- محي الدين يعقوب ابو الهول، تقييم اعمال البنك الاسلامي الاستثمارية، دار النفائس، الاردن، 2012.
- مسدور فارس، التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار الحومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر 2007.

اطروحات ورسائل جامعية:

- لاهم ناصر، النوافذ الاسلامية يومية الشروق الاوسط العدد، 11081 - 2009 03 31
- أحمد أمين حسان، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، مجلة المعاملات الإسلامية، مجلد 02 العدد 05، 1993.
- أشرف محمد داوية، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصر، مجلة مصر المعاصرة، مجلد 100 عدد 493، 2009.
- أمال كامل عبدالله، البنوك الإسلامية في سلطنة عمان بين دعم ورقابة البنك المركزي، مجلة المفكر، العدد 13 جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
- بنك الاهلي التجاري تقرير السنوي 2016.
- د. ضرار الماحي العبيد دار محمد، عوض الكريم الحسني، الاسلامية في البنك التقليدي الدوافع والمبررات والتحديات، مجله الجزيرة مجلد 10 العدد 1 2009م.
- دنيا شوقي دنيا، المعاملات الاسلامية في البنوك الغربية، مجله الاقتصاد الاسلامي بنك دبي الاسلامي العدد 241 ربيع الثاني 1422هـ
- رابعه موسى ادم المراقب الشرعي لبنك الاصلي البخاري ومجله افاق الاهلي وبنك الاهلي التجاري العدد 54 2005
- سعيد المرطان، الفروع الاسلامية في المصارف التقليدية اقتصاديه اسلاميه البنك الاسلامي للتنمية، م ع السعودية، المجلد السادس، العدد الاول 1999.
- سعيد بن سعد المرطان ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية تجريبه صك الاهلي التجاري السعودي منتدى الاقتصاد الاسلامي الكتاب الأول 13 ماي 1999.

- سعيد سعد المرطان، تقديم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي النواذ الاسلامية للمسار في التقليدية المؤتمر العالمي الثالثة الاقتصاد مكة المكرمة تنظيم، جامعه ام القرى 30/ 5/ 2005_2/6
- سليمان ناصر عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجله الباحث الجزائر العدد 7 ورقلة 2010.
- بوكمات سليمان ومناصري احمد، آليات فتح نواذ اسلاميه بالبنوك التقليدية في الجزائر وعوامل الملتقى الخامس، دور البنوك الاسلامية والتهئية الاستثمارات المالية، في ظ الحالية في تركيز على الجزائر واقع اوقاف جامعه المدينة الجزائر 1 - 2 - 16.
- طعمة الشمري: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، مجلة الشريعة للدراسات الإسلامية، الكويت، مجلد 11، العدد 28، 1996.
- عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الاسلامية واهدافها، بحوث مختارة في المؤتمر العام الاول للبنوك الاسلامية كليه الشريعة والدراسات الاسلامية جامعه ام القرى مكة المكرمة السعودية 1989.
- كمال توفيق حطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، دبي، العدد 268، 2003.
- لطف محمد السرحي، الفرع الاسلامي في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح بحيث تقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية اليمن افاق المستقبل 20 21 مارس 2010.
- محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية ج 1، 1993.
- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية -نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية- اطروحة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعه حلب سوريا 2014.
- مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقسم ظاهرة التحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية مذكورة مقدمة شهادة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي جامعة مصر الدولية مصر 2016
- معارفي فريد، استراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلاميه دراسة استراتيجية للعمل المصرفي في الجزائر اطروحة الدكتوراه جامعه بسكرة 2014/2015
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية، المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات، ديسمبر 2005.

مراجع بالغة الأجنبية:

- Muhamad ridhwan .AB. aziz blaie ban king and finance in Malaysia system issues and challange USIM publisher Malaysia 2013 p 11
- Norma. Md. Saad and all. Macro economic application in south east asian contries inter national islamic univesity of malaysia press kuala lumpur 2005 p. 52
- Shahrul azman bin abd razak islamic or islamizing banking product reconsidering product developments approrhes in the Malaysian Islamic banking industry PHD thesis of philosophy university of Erfurt Germany 2014 p.18

المواقع الالكترونية:

www.albaraka-bank.com

www.alsalamalgeria.com

www.bna.dz

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	البسمة.....	/
02	شكر والعرفان.....	/
03	الاهداء.....	/
04	الملخص.....	/
05	مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول الاطار النظري للدراسة		
06	تمهيد	06
07	المبحث الأول: الاطار النظري للبنوك الإسلامية	07
08	المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	07
09	المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية واستخداماتها	07
10	1-مصادر أموال البنوك الإسلامية	07
11	2- استخدامات البنوك الإسلامية	09
12	المطلب الثالث: أسس العمل البنك الاسلامي	11
13	1- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها	11
14	2- منع التعامل بالفائدة	11
15	3- منع الغرر	11
16	4- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة	12
17	5- مشاركته في تحمل مخاطر التمويل والاستثمار	12

فهرس الموضوعات

12	6- توجيه كل الجهد نحو الاستثمار في المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية	18
13	المبحث الثاني: الإطار النظري للشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية	19
13	المطلب الأول: ماهية الشبابيك الإسلامية	20
13	1- مفهوم او تعريف الشبابيك أو النوافذ الإسلامية ونشأتها	21
15	2- خصائص الشبابيك (النوافذ) الإسلامية	22
18	مطلب الثاني: ضوابط فتح شبابيك المعاملات الإسلامية	23
18	1 - الضوابط الشرعية	24
19	2- الضوابط القانونية أو النظامية	25
20	3- الضوابط المالية والمحاسبية	26
22	خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني دراسة التجارب الرائدة في فتح الشبابيك الإسلامية		
24	تمهيد	28
25	المبحث الأول: التجربة الشبابيك الإسلامية في ماليزيا	29
25	1- نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا	30
27	2- الأداء المالي والإستثماري للتجربة الماليزية:	31
33	المبحث الثاني: تجربة الشبابيك الإسلامية في المملكة العربية السعودية	32
33	1- تجربة بنك الاهلي التجاري في فتح النوافذ الإسلامية للتحويل الكلي الى المصرفية الإسلامية	33

فهرس الموضوعات

45	المبحث الثالث: التجربة العمانية	34
46	المطلب الأول: دور البنك المركزي في مساندة المصارف الإسلامية.	35
47	1- موقف المشرع العماني من خصوصية المصارف الإسلامية	36
48	2- دعم البنك المركزي العماني للمصارف الإسلامية من خلال التمويل	37
50	المطلب الثاني: دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف الإسلامية	38
50	1- ملائمة رقابة البنك المركزي لطبيعة المصارف الإسلامية	39
51	2- آليات رقابة البنك المركزي العماني للمصارف الإسلامية	40
53	خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث الاطار التطبيقي للدراسة		
55	تمهيد	42
56	المبحث الأول: تجربة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	43
57	المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري	44
57	1- تعريف وأهداف بنك البركة الجزائري	45
57	2- المنتجات والخدمات المالية	46
59	3- تطور المؤشرات المالية في بنك البركة الجزائري	47
63	المطلب الثاني: تجربة بنك السلام	48
63	1- تعريف وأهداف مصرف السلام	49
64	2- منتجات والخدمات المالية لبنك السلام	50

فهرس الموضوعات

65	3- تطور المؤشرات المالية لبنك السلام	51
69	المبحث الثاني: اعتماد الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية	52
69	المطلب الأول: تنظيم عمل البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	53
70	1- منتجات الصيرفة الإسلامية المعتمدة	54
71	2- المتطلبات التنظيمية	55
72	المطلب الثاني: تجربة البنك الوطني الجزائري في فتح الشبابيك الإسلامية.	56
72	1- تعريف البنك الوطني الجزائري BNA	57
73	المطلب الثالث: تطوير عمل الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية	58
75	خلاصة الفصل	60
78-77	خاتمة.....	
83-80	قائمة المصادر والمراجع.....	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مجموع الاصول الودائع والقروض في المصارف الإسلامية لماليزيا للفترة 2008-2015	27
02	اثنين القيمة المضافة وبنية المساهمة في انتاج المحلل الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا سنة 2014	28
03	مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من اجمالي الاصول والتمويل	30
04	بيانات عامة عن بنك الأهلي التجاري	34
05	شرائح الافراد الراغبين في العمل المصرفي	37
06	تصنيف السوق حسب شرائح الافراد الراغبين في العمل المصرفي الاسلامي	37
07	الاداء المالي لبنك الاهلي التجاري 2014-2017	43
08	حجم التمويل الاسلامي في البنك الاهلي التجاري حسب صيغ التمويل الاسلامي	44
09	تطور حجم الأصول لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات	59
10	تطور حجم الودائع لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات	60
11	تطور حجم التمويلات لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات	61
12	تطور مؤشر هامش الربح لبنك البركة الجزائري (2011-2018)	62
13	تطور حجم الأصول لبنك السلام خلال ثلاث سنوات	65
14	تطور حجم الودائع لبنك السلام خلال ثلاث سنوات	66
15	تطور حجم التمويلات لبنك السلام خلال ثلاث سنوات	67
16	تطور مؤشر هامش الربح لبنك السلام (2011-2018)	68

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	واحد مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا	30
02	نسبة صافي القروض المتعثرة وتغطية خسائر القروض في النظام المصرفي والمصارف الإسلامية	31
03	مقارنه بين تكاليف المسار الاسلامي والتقليدية في ماليزيا 2008 / 2015	32
04	الهيكل التنظيمي للفرع بالبنك الاهلي التجاري	40
05	الاداء المالي لبنك الاهلي التجاري	44
06	تطور حجم الأصول لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات	60
07	تطور حجم الودائع لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات	61
08	تطور حجم التمويلات لبنك البركة الجزائري لثلاث سنوات	62
09	تطور هامش الربح لبنك البركة الجزائري (2011-2018)	63
10	تطور حجم الأصول لبنك السلام خلال ثلاث سنوات	65
11	تطور حجم الودائع لبنك السلام خلال ثلاث سنوات	66
12	تطور حجم التمويلات لبنك السلام خلال ثلاث سنوات	67
13	تطور هامش الربح لبنك السلام (2011-2018)	68